سواسية

العددان ٥٧-٥٨

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير

عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد

سيد اسماعيل ضيف الله

محي الدين سعيد

معتز الفجيري

الجمع الالكتروني
هشام السيد

غلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

هل أصبح الطريق مفتوحا للتدخل الدولي في دارفور؟

سؤال يثيره الباحث السوداني أحمد ضحية في تناوله للتطورات السياسية المتلاحقة وللمخاوف التي يثيرها نزوع الحكومة السودانية للمراوغة والالتفاف عل مطالب المجتمع الدولي من أجل وضع حد للمحنة التي يعيشها السكان في إقليم دارفور. ٤

في حوار ساخن بمركز القاهرة: الحكومة السودانية تتنصل من مسئولياتها

وسط جمع غفير من المواطنين السودانيين وبحضور عدد من الباحثين المصريين استضاف مركز القاهرة وزير الدولة السوداني للشئون الداخلية، حيث دار حوار ساخن حاول من خلاله الوزير السوداني أن يلقي بالمسئولية في تردي الأوضاع بدارفور على من وصفهم بالمتمردين، وإبراء ذمة الحكومة رغما عن الانتقادات والاتهامات التي وجهها الحضور بشأن مسئولية الحكومة عن مجمل الانتهاكات في الإقليم. ٦

الضبطية القضائية للأزهر مسمار أخير في نعش الدولة المدنية

قرار وزارة العدل بإعطاء حق الضبطية القضائية لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر أثار مخاوف شديدة حول بسط الرقابة الدينية على حرية الفكر والإبداع، واعتبره عديد من المهمومين بحقوق الإنسان عودة إلى محاكم التفتيش وخطوة تسبغ المشروعية على إنشاء الدولة الدينية في مصر. ١٠

لا فرق بين التعذيب في مصر وفي أبو غريب

الاشتباك الإعلامي في الساحة العربية مع فضائح التعذيب في سجن أبو غريب كشف في جانب منه أن المعايير المزدوجة ليست حكرا على الإدارة الأمريكية، ذلك ما أكدته الأمسية الثقافية التي نظمها مركز القاهرة حول التعذيب في مصر، والتي أظهرت مداولاتها أن التعذيب يستشري، ليس فقط بفعل القصور التشريعي أو تحصين مرتكبي تلك الجرائم من العقاب، بل ربما أيضا بفعل التواطؤ الإعلامي على هذه الجرائم لحسابات سياسية. ١٢

التكريم لمرتكبي جرائم الشرف بالأردن!

لا يكفي القانون وحده لوضع حد لمظاهر العنف الممارس بحق المرأة والتمييز ضدها. وربما ليس أدل على ذلك من أن محاولات إلغاء مواد قانون العقوبات الأردني التي تمنح ترخيصا لما يسمى بجرائم الشرف وتحصن مرتكبيها من العقاب، قد باءت بالفشل في ظل النفوذ الكبير للقوى المحافظة والتقليدية داخل البرلمان الأردني وشيوع التفسيرات المتزمتة باسم الشريعة الإسلامية التي تضع في النهاية قيم المساواة والإنصاف في تعارض مفتعل مع الدين. ٢٦

الملف ١٥ - ٢٢

من بعد قمة تونس.. هل يمكن الإصلاح من الداخل؟

يستعرض الملف نتائج القمة العربية المخيبة للآمال فيما يتعلق بالتطلعات للإصلاح الديمقراطي في العالم العربي، ويرصد عددا من الفعاليات من أجل دفع جهود الإصلاح، سواء من خلال التأثير على المبادرات الدولية، أو بلورة برامج وأولويات للإصلاح، وتأسيس منبر الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي.

السقوط العربي في دارفور

عصام الدين محمد حسن

أخيرا، لم يعد محتملا أن يظل المجتمع الدولي عاجزا عن التحرك لوضع حد للانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بإقليم دارفور والتي يتعرض لها سكانه سواء من بقوا داخل الإقليم أو ممن اضطروا للنزوح عنه.

ولم يكن غريبا في هذا السياق أن يأتي قرار مجلس الأمن بمثابة إنذار شديد اللهجة للحكومة السودانية التي يتعين عليها بموجب هذا القرار أن تتخذ في غضون مهلة لا تزيد على ثلاثين يوما العديد من الخطوات الفعالة باتجاه نزع أسلحة ميليشيات الجنجاويد التي حظيت هجماتها وجرائمها بحق سكان دارفور بتشجيع ومساندة الحكومة أو على الأقل تواطؤها على هذه الهجمات أملا في كبح جماح حركات التمرد المسلح في الإقليم، وهي الحركات التي انطلقت من الأصل قبل عام ونصف العام تعبيرا عن الرغبة في الخلاص من حالة التهميش السياسي والاقتصادي للإقليم بفعل السياسات الرسمية المتبعة، وما يقترن بهذه السياسات من إذكاء للنزعات والصراعات ذات الطابع العرقي، افتقد بموجبها السكان المحليون الحماية الواجبة من جانب الحكومة إزاء اعتداءات البدو الرحل عليهم لأسباب يمكن تفهمها في إطار التنافس على الموارد الشحيحة بالإقليم.

ويملي القرار على الحكومة السودانية كذلك أن تتحمل مسئولياتها في تقديم عناصر ميليشيات الجنجاويد للمحاكمة على الجرائم التي يثبت ارتكابهم لها في الإقليم، كما يلقي على عاتق الحكومة مسئولية تأمين عودة النازحين دون أن يصبحوا هدفا لمزيد من الهجمات والاعتداءات المسلحة على الأرواح والممتلكات، وأن تقوم الحكومة باتخاذ كافة التدابير الضرورية لتوفير مناخ آمن لعمل هيئات الإغاثة الإنسانية لضمان وصول الإمدادات للسكان.

ودون أن يفصح القرار صراحة عن نوعية التدابير والإجراءات التي سيقدم عليها مجلس الأمن في مرحلة لاحقة، إذا لم تف السلطات السودانية بالتزاماتها خلال المهلة المحددة، فإن ربط القرار باعتبارات حماية الأمن والسلم الدوليين يوحي بأن السودان قد بات مرشحا لإجراءات أكثر حزما قد يندرج في إطارها - بصورة أو بأخرى- أشكال من العقوبات الدولية أو التدخل الدولي.

وكما هو مألوف في عالمنا العربي فإن أطراف النظام العربي التي أخذت موقف المتفرج لسنوات طويلة على السياسات الكارثية التي تنتهجها الحكومة السودانية، وعجزت عن أن تلعب دورا إيجابيا في معالجة مجمل الأزمات الكبرى للنظام الإقليمي العربي، قد اكتفت بالتعبير عن مخاوفها وامتعاضها من احتمالات تدويل الأزمة.

أما وسائل الإعلام العربي والنخبة العربية التي تشارك في صياغة وجدان شعوبنا وفي تشكيل الرأي العام، فقد اتجهت في الغالب الأعم للبحث والتنقيب -كالمعتاد- عن الأسباب الدفينة التي تجعل السودان هدفا لمؤامرة دولية تخطط لها بالطبع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، سواء بهدف السيطرة على ثروات السودان من البترول واليورانيوم، أو ربما لتأديب النظم "الإسلامية"، أو إحكام الحصار على ما كان يعرف من قبل ـــ في إطار الصراع العربي/الصهيوني بدول المواجهة العربية!!، أو حتى لصرف أنظار المجتمع الدولي عما يرتكب في العراق وفلسطين من جرائم بحقوق الشعبين العراقي والفلسطيني.. الخ. هذه الاستنتاجات لا تخلو من وجاهة، ومن غير المستبعد أن يكون لها نصيب من الصحة كبر أم صغر.

ومع ذلك فإن شبح المؤامرات الخارجية لا يسوغ للعقلية العربية التي تنطلق منه الحق في التعمية أو التواطؤ والصمت على الجرائم الكبرى التي استهدف بها سكان دارفور والتي ينبغي أن يخجل منها الضمير الإنساني في أية بقعة في العالم، بما انطوت عليه من أعمال للتطهير العرقي ونزوح هائل للسكان شمل أكثر من ١,٢ مليون شخص بعد أن تحولت حياتهم إلى جحيم نتيجة أعمال القتل والاعتداءات اليومية ونهب الممتلكات والمواشي وإحراق القرى وإتلاف المزروعات واغتصاب النساء.. الخ.

كما أن فضح المؤامرات الخارجية وحتى التصدي لهذه المؤامرات لا يسوغ للعقلية العربية أيضا أن تمارس ذات الانتقائية والازدواجية التي تمقتها في السياسة الأمريكية أو الغربية عموما، فتغض البصر عما يتعرض له سكان دارفور من مآس ربما تفوق كثيرا ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم على أيدي قوات الاحتلال منذ بدء الانتفاضة الثانية. ويبدو الأمر كما لو أن العقلية العربية باتت بكل أسف لا تقيم اعتبارا لقدسية الحياة والحرمات والممتلكات، إلا عندما يجري سلبها على يد الغازي والمحتل والمستوطن، ويبدو أن التكرار ليس كافيا لتعليم الشطار والعقلية العربية تصر على ألا تستخلص العبر والدروس من المحن التي يمر بها عالمنا العربي، خاصة المحنة العراقية التي برهنت بما لا يدع مجالا للشك على أن فرص نجاح المؤامرات والمخططات الخارجية تتعزز في مجتمعات تحكم بالحديد والنار وتهدر فيها حقوق المواطنة، وفقا لحسابات سياسية تستخدم العائلة أو الطائفة أو العشيرة أو العرق في تأمين احتكار السلطة وتهميش فرص المشاركة.

ومثلما لم يفلح التواطؤ العربي على جرائم صدام حسين ونظامه بحق شعبه في تفادي المؤامرة، فإن التواطؤ على الجرائم التي تتحمل مسئولياتها الحكومة السودانية بشكل مباشر وعبر مساندتها لميليشيات الجنجاويد لن يقطع الطريق على التدخل الدولي، وما قد يحمله من فرص قابلة للاستثمار من قبل الإمبراطورية الأمريكية والكيان الصهيوني.

ولو أراد أصحاب نظرية "المؤامرة" أن يقطعوا الطريق عليها في السودان فإن الطريق الناجع في ذلك يقتضي إقناع الحكومة السودانية بالتعامل مع قرار مجلس الأمن بالجدية الواجبة، دون مراوغة أو مماطلة تجاه ما يمليه من التزامات عملية، ومطالبة الحكومة بأن تشرع فورا بنزع أسلحة الجنجاويد وحل ميليشياتهم، وأن تكفل إلقاء القبض على أي عضو من هذه الميليشيات تقوم دلائل قوية على ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان والعمل على تقديمه لمحاكمة عادلة، وفقا لأحكام القانون الدولي، وأن تلتزم الحكومة كذلك بالسماح، دون قيود غير مبررة لمراقبين دوليين بإجراء تحقيقات محايدة، فيما يرد من معلومات وتقارير حول الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع داخل إقليم دارفور، وأن تضمن كذلك سلامة السكان المهجرين داخل السودان من أية اعتداءات من قبل تلك الميليشيات، وتضمن عدم إعادة المهجرين إلى أماكن يمكن أن يكونوا فيها هدفا لمثل هذه الاعتداءات.

دارفور: انتهاكات حقوق الإنسان بالجملة

اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش الحكومة السودانية بالتواطؤ على جرائم ضد الإنسانية اقترفتها الميليشيا التي تساندها الحكومة في دارفور؛ وقالت المنظمة، في تقرير أصدرته في إبريل ٢٠٠٤ إن القوات الحكومية والميليشيات العربية الموالية لها تقوم بأعمال القتل والاغتصاب والسلب والنهب ضد المدنيين الأفارقة الذين ينتمون لنفس الطوائف العرقية التي تنتمي إليها قوات المتمردين في هذه المنطقة من السودان.

أكد التقرير وجود دلائل تؤكد إشراف قوات الحكومة السودانية على المجازر وتورطها المباشر فيها والإعدام السريع للمدنيين وحرق المدن والقرى والإخلاء بالقوة لقبائل الفور والمساليت والزغاوة من أراض زراعية شاسعة كانوا مقيمين فيها منذ زمن بعيد. مشيرة إلى قيام الحكومة بتجنيد وتسليح ما يربو على ٢٠ ألفاً من أعضاء الميليشيات الذين ينحدرون من أصل عربي، وتشترك مع هذه الميليشيات والمعروفة باسم "الجنجويد". ولئن كانت الاشتباكات تقع من حين لآخر بين المجموعات العربية والإفريقية في دارفور منذ عشرات السنين، بسبب التناحر على الأرض والموارد الشحيحة، فإن الصراع الحالي بدأ قبل ١٤ شهراً، عندما ظهرت على الساحة جماعتان متمردتان جديدتان، هما "حركة جيش تحرير السودان" و"حركة العدالة والمساواة"، وطالبتا الحكومة السودانية بالكف عن تسليح الجماعات العربية في دارفور، ومعالجة المظالم الطويلة الأمد المتعلقة بتخلف الإقليم.

ونتيجة لذلك، شنت الحكومة حملة شعواء من القصف والتدمير، مصحوبة بالغارات التي تشنها الميليشيات ابتغاء السلب والنهب، مما أجبر أكثر من ٨٠٠ ألف شخص على النزوح من ديارهم، واضطر ١١٠ آلاف آخرون للجوء إلى تشاد المجاورة.

إعدام/ قتل جماعي

وكشفت التحقيقات التي قامت بها هيومان رايتس ووتش في مارس - أبريل، عن وقائع قتل واسعة النطاق بلغ عددها أربعة عشر حادثاً في دار مساليت وحدها، إذ راح ضحيتها ما يزيد على ٧٧٠ مدنياً في الفترة ما بين سبتمبر ٢٠٠٣ وأواخر فبراير ٢٠٠٤، ولم تقتصر أحداث دار مساليت على الأحداث المذكورة في تلك الأشهر الستة، ولكنها كانت الأحداث التي

علاء الدين محمود

استطاعت هيومان رايتس ووتش التحقق من صدقها عن طريق شهادة الشهود وغير ذلك من المصادر الموثوق بها.

وكانت هناك ثلاثة أشكال للمذابح أو لأحداث القتل الجماعية في مناطق الفور والمساليت وزغاوة، أولها: هو الإعدام خارج نطاق القضاء، على أيدي رجال الجيش والجنجويد؛ والثاني: هو الهجمات التي يقوم فيها جنود الحكومة والجنجويد بأدوار متكافئة، فيحاربون جنباً إلى جنب؛ والثالث هو الهجمات التي يقتصر دور القوات الحكومية فيها على دعم رجال الجنجويد، "بالتمهيد" لدخول القرى بنيران أسلحة أثقل من تلك التي يحملها الجنجويد، وبنقل الإمدادات لهم، وأخيراً بتوفير الحماية لرجال الجنجويد أثناء مغادرتهم.

أشار التقرير إلى أنه في يوم ٥ مارس ٢٠٠٤ قامت قوات الحكومة والجنجويد بإعدام ما لا يقل عن ١٤٥ رجلاً من قبيلة الفور في وادي صالح، وهي إحدى المقاطعات الست في ولاية غرب دارفور وقد أعدم الرجال في اليوم نفسه في أماكن مختلفة - تسعة من زعماء الفور في السجون في مكجر وغارسيلا، وكانوا قد حبسوا فيها قبل أسبوع، وواحد وسبعين أسيراً من قبيلة الفور في وادٍ يقع جنوبي دليغ، وخمسة وستين رجلاً آخر في أحد الأودية في منطقة مكجر غربي دليج.

وربما كان هذا الإعدام الجماعي للأسرى في وادي صالح، الذي يعتبر إحدى البوابات المؤدية إلى المقر الرئيسي لجيش تحرير السودان في منطقة جبل مرة، بمثابة الثأر من الهجوم الذي شنه جيش التحرير على جنود الحكومة في منطقة مكجر قبل ذلك بشهر واحد، أي يوم أول فبراير، وهو اليوم الذي يقول جيش التحرير إنه قتل فيه أكثر من مائة جندي من جنود الحكومة.

قصف المدنيين

ويرصد التقرير استخدام الحكومة السودانية الطائرات -على نطاق واسع- وبصفة أساسية طائرات الإمداد من طراز أنتونوف التي تلقي "بالبراميل" الممتلئة بالمتفرجات بالشظايا المعدنية المهلكة، كما تستخدم الحكومة أيضاً الطائرات العمودية المزودة بالراشاشات، والمقاتلات النفاثة في مناطق كثيرة من دارفور يعيش فيها المدنيون ولم تقتصر على قصف القرى، بل قصفت بعض المدن التي يتجمع فيها النازحون. وأكد التقرير صحة ما ذكره اللاجئون في تشاد، أن قوات الحكومة السودانية ورجال الجنجويد قد دأبوا على مهاجمة وإحراق القرى، والمخزونات الغذائية، ومصادر المياه، وغيرها من المواد الضرورية لحياة سكان القرى. مضيفا أن الهجمات على القرى لم تكن عشوائية، بل كانت بقصد إخلاء القرى في مناطق شاسعة في عمليات محددة.

تدمير المساجد والرموز الدينية

وإلى جانب تدمير القرى والممتلكات المدنية، دأبت الحكومة السودانية على تدمير المساجد وتدنيس الرموز الإسلامية في دارفور. والمعروف أن الطوائف الإفريقية في دارفور - وهي طوائف الفور، والمساليت، والزغاوة- تدين بالإسلام، وتختلف في ذلك إذن عن السكان الأفارقة في جنوب السودان. ويعتنق جميع أهالي دارفور تقريباً مذهب التيجانية، وهي الطريقة الصوفية المسلمة التي ينتشر أفرادها من السنغال حتى السودان.

وفي العام المنصرم، قامت قوات الحكومة والجنجويد بقتل أئمة المساجد، وتدمير المساجد نفسها. بل إنها قامت في بعض القرى بتمزيق المصاحف والتبرز عليها.

وأوضح التقرير أن أعمال السلب والنهب الذي قامت بها قوات الحكومة والجنجويد في السنوات الأخيرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسة المتعمدة لإرغام الأهالي على النزوح، وعادة ما تصاحبه أحداث القتل على نطاق واسع. فسرقة الأبقار، وهو ما يراه كثير من أبناء المساليت بمثابة "مكافأة" للجنجويد على خدمات "التعريب" التي يؤدونها للحكومة، يسير الآن جنباً إلى جنب مع القتل العمد والواسع النطاق لمن ينتمون عرقياً إلى قبيلتي المساليت والفور.

وأشار التقرير كذلك إلى ورود أنباء تفيد بأن أفراد الجنجويد كانوا يدفنون الرجال أحياء في المنطقة المحيطة بغارسيلا ودليج.

اغتصاب

وحسب تقرير الووتش، فإن معظم الهجمات في مناطق الفور والمساليت والزغاوة في دارفور، اقترنت بوقوع عمليات الاغتصاب. أما

نطاق الاغتصاب فيصعب تحديده لأن النساء يعزفن عن الحديث عنه، ولأن الرجال، وإن كانوا على استعداد للإبلاغ عنه، لا يشيرون إليه إلا بألفاظ عامة. فلقد قال الرجال في قريتي دينقو وكوروما- دار زغاوة في دار مساليت، مثلاً، إن الجنجويد كانوا "يأخذون الفتيات فيلقونهن على الأرض ويغتصبونهن هناك".

التطهير العرقي

كما تواترت الأنباء عن قيام الجنجويد وقوات الحكومة بعرقلة محاولات المدنيين النازحين للجوء إلى تشاد أو الانتقال إلى مراكز حضرية كبيرة مثل نيالا. ويعتقد رؤساء قبيلتي المساليت والفور أن الهدف هو منع تسرب أنباء التطهير العرقي في دارفور.

وقد أدت القيود المفروضة على التنقل والهجمات المتواصلة لميليشيات الجنجويد، إلى أن أصبح الكثيرون من المدنيين النازحين يفتقرون إلى الضروريات مثل مواد البناء، والمياه الكافية، والأغذية، والحطب اللازم للطهي. بل إنه حتى حين تتوافر الأغذية في الأسواق المحلية، كثيراً ما يعجز المدنيون النازحون عن الذهاب إلى تلك الأسواق لشرائها.

تسجل هيومان رايتس ووتش في هذا التقرير نمطاً من انتهاكات حقوق الإنسان في غربيّ دارفور يمكن اعتباره سياسة "تطهير عرقي" من جانب الحكومة، أي محاولة للتخلص من جماعتين عرقيتين معينتين هما طائفتا الفور والمساليت، بإقصائهما عن مناطق إقامتهما. وهو ما يقتضي -حسب تقرير الووتش- إجراء التحقيقات من جانب جهات مستقلة ومحايدة، مثل لجنة خبراء الأمم المتحدة، لتحديد المسئولية الجنائية الفردية عن التطهير العرقي، بما في ذلك ما يتصل به من بجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتستند الووتش إلى ما يلي:

أولاً: تعتبر حكومة السودان مسئولة عن تجنيد وتسليح قوات الميليشيا التي أصبحت الأداة الرئيسية للهجمات على السكان المدنيين وإجبارهم على النزوح، كما تصاحبها الحكومة في شن هجمات مشتركة عليهم. ويحمل التقرير الجيش السوداني وقوات الميليشيا أوزار الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

ثانياً: إن هجمات قوات الحكومة السودانية والميليشيات على قرى قبيلتي المساليت والفور تتبع أنماطاً واضحة، وقد جرت على هيئة عمليات منسقة ومخطط لها، فيما يبدو، إذ لم تكن القرى تتعرض لهجمات عشوائية، بل كان يجري إخلاؤها في مساحات واسعة في عمليات تستمر عدة أيام أو تتكرر عدة مرات حتى تحقق غرضها في إخراج السكان آخر الأمر.

ثالثاً: كثير من الهجمات كانت متشابهة في أسلوب تنفيذها: الدعم الجوي أولاً بالقصف والاستطلاع من جانب طائرات السلاح الجوي، وتتلوه الهجمات البرية من جانب قوات الحكومة والجنجويد. كما أن الجنجويد قد منحوا سلطات صريحة وضمنية في المناطق التي هجرها من أرغموا على الرحيل. ويتولى الجنجويد إدارة نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية وتنظيم انتقالات البضائع والأشخاص.

رابعاً: كان القصد من هجمات الحكومة والميليشيات على قرى مساليت وفور، فيما يبدو، تثبيط عزم السكان على استمرار الإقامة فيها والحيلولة دون عودة السكان النازحين من العودة إليها.

على مسئولية بعثة الجامعة العربية

الانتهاكات جسيمة.. والعرب غائبون

طالبت بعثة موفدة من جامعة الدول العربية لتفقد الأوضاع في دارفور، بضرورة التزام الحكومة السودانية بنزع أسلحة الميليشيات الخارجة على القانون وبخاصة ميليشيات الجنجاويد، وأكدت على أهمية تفعيل لجنة التحقيق السودانية المستقلة للنظر في الانتهاكات المرتكبة في إقليم دارفور وتقديم المسئولين عنها إلى المحاكمة، والعمل على رد الممتلكات المنهوبة وتأمين عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم، وتسهيل عمل بعثات الأمم المتحدة الإنسانية وكذلك المنظمات الدولية غير الحكومية في معسكرات النازحين والمناطق المتأثرة بالأزمة، كما دعت البعثة إلى ضرورة مواصلة الحوار السياسي مع ممثلي الحركات المسلحة في دارفور بهدف تنفيذ اتفاق أنجمينا وتأمين مصالحة وطنية شاملة في دارفور.

وكانت البعثة قد بدأت مهمتها للوقوف على الأوضاع في الإقليم في الفترة من ٢٩ أبريل حتى ١٥ مايو ٢٠٠٤.

وبحسب الملاحظات التي سجلتها البعثة، فإن اللاجئين والمشردين يواجهون أوضاعا إنسانية مأساوية حيث تم إحراق العديد من قراهم وسلبت ممتلكاتهم من الماشية وتعرضوا وفقا لما أكدته البعثة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأفاد بعضهم بتعرض النساء للاغتصاب. كما استمعت البعثة من جهة أخرى إلى أقوال عن أعمال وحشية قام بها المتمردون في دارفور ضد أفراد الشرطة والجيش من قتل وذبح، بل وحرق بعض المسئولين أحياء، وهو الأمر الذي تعللت به الحكومة المركزية في تفسيرها لأسباب سحب بعض قوات الأمن من الإقليم.

غياب عربي

وسجلت البعثة في تقريرها غياب التواجد العربي، سواء من منظمات عامة أو خاصة أو أهلية عربية في معسكرات النازحين واللاجئين، بل وغياب التواجد العربي أيضا بين الأفراد العاملين في هيئات الأمم المتحدة.

وقد انعكس هذا الغياب في مشاعر عدائية تجاه البعثة التي أكدت تعرض أفرادها لهجوم عنيف من قبل أعداد كبيرة من المواطنين عند زيارتهم معسكرات اللاجئين في تشاد وكان محور الهجوم هو غياب الدول العربية عن نجدة إخوانهم في دارفور، وتوفير العون الإنساني لهم واعتمادهم بالكامل على المعونات المقدمة من دول ومنظمات غربية.

وقد أوصت البعثة بضرورة تقديم الدعم الإنساني الفوري من قبل الدول العربية من أجل تأمين عودة نازحي ولاجئي دارفور إلى قراهم ومزارعهم، وتقديم الدعم العربي للحكومة السودانية من أجل تمكينها من نزع أسلحة الميليشيات الخارجة على القانون، خاصة الجنجاويد.

لا مجال للمناورة الحكومية

الطريق بات مفتوحا للتدخل الدولي في دارفور

أحمد ضحية
كاتب سوداني

أثار انهيار المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركتي العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا، العاصمة الأثيوبية، العديد من المخاوف والأسئلة الصعبة حول المستقبل القريب للوضع الإنساني المتدهور في دارفور. فتقارير المنظمات الإنسانية تشير إلى أن ٣٠ ألف مواطن تم قتلهم خلال الخمسة عشر شهرا الماضية.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن ١٠,٠٠٠ شخص يموتون شهريا. وكانت الحكومة السودانية قد التزمت من قبل للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، بتحمل مسئولياتها تجاه الوضع الإنساني الذي يتدهور بصورة متواصلة بدارفور، ولكن لم توف بما وعدت به، وأصرت على أنها تحتاج لمزيد من الوقت للسيطرة على الأوضاع المتدهورة. وبينما تستمر هجمات الميليشيات المساندة للجيش الحكومي "الجنجويد"

اتهمت حركة العدل والمساواة الحكومة، بضمها لـ ٦٠٠ من عناصر الجنجويد للقوات النظامية. كما أفادت أن الجنجويد هاجموا في يوم ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤ إثر انهيار المفاوضات، منطقة (كفوت) الواقعة بين الفاشر وكتم، حيث قتل في هذا الهجوم أكثر من ٣٠ شخصاً إلى جانب عمليات اختطاف للنساء والأطفال. واستمرت هجمات الجنجويد على معسكر أورشي شمال الفاشر الأربعاء ٢١ يوليو الماضي.

وإزاء هذه الوقائع، يبدو من الواضح أن الحكومة تراوغ المجتمع الدولي مستعينة بكل خبراتها في المناورة، التي اكتسبتها منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

فبينما تدعي على لسان وزير خارجيتها مصطفى عثمان إسماعيل أنها قامت بإرسال ٦٠٠٠ جندي إلى دارفور، ٣٠٠٠ منهم مستعدون عمليا للبدء في أداء مهمتهم. تستمر انتهاكات حقوق الإنسان، والأعمال الوحشية للجنجويد والتضييق على المنظمات الإنسانية، بحجة أن هناك مناطق غير آمنة لعمل هذه المنظمات؟!. الأمر الذي يجعل هذه المنظمات تتراجع عن القيام بدورها في المناطق التي حددتها الحكومة ووصفتها بأنها غير آمنة. وفي ذات الوقت تؤكد الحكومة أنها تبذل مجهودا كبيرا للسيطرة على الجنجويد؟!. ويتضح من ذلك أن الحكومة غير راغبة في العمل بصورة جدية، على وقف عمليات قتل المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان، معتمدة على خبرتها في مراوغة ومناورة المجتمع الدولي. ويتكشف إصرارها على المناورة في ممارساتها تجاه منظمات العون الإنساني، بتحديدها لفترة قصيرة للغاية ٩٠ يوماً "لا تمكن هذه المنظمات من القيام بعملها، في إقليم منهار تنمويا من قبل تصاعد الصراع وعلى حافة الدمار كليا الآن، مثل إقليم دارفور.

ويؤدي عدم تسهيل الحكومة لحركة ومهمة المنظمات الإنسانية إلى المزيد من تعقيد الوضع الإنساني، وارتفاع عدد القتلى بسبب الجوع والأمراض. ويبدو أن الحكومة مصرة على إنجاز برنامجها التصفوي المنهجي للقبائل الأفريقية، وستظل تراوغ إلى أن تتأكد أنه أنجز بصورة كاملة، ثم تتعاون مع المنظمات والأسرة الدولية بعد ذلك، بعد أن تكون قد حققت أهدافها التطهيرية كاملة.

فهي لم تعمل حتى الآن على القبض على القادة الحقيقيين لميليشيات الجنجويد وتقديمهم للمحاكمة، كما لم تحظر تسليح هذه الميليشيات، بل عملت على ضم عناصر منها إلى قواتها النظامية!.

إن الحرب الدائرة في درافور راح ضحيتها حتى الآن مليونا شخص، وليس من المعقول إزاء هذا الرقم المخيف أن كل ما تمكنت الحكومة من فعله هو اعتقال ١٠٠ شخص ومحاكمة ١٧ منهم!!. وهناك شكوك أن من تمت محاكمتهم هم مجرمون عاديون يحاكمون على جرائم أخرى.

في هذا السياق فإن المسئولية الحقيقية عن الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل ميليشيات الجنجويد العربية في حق المجموعات الأفريقية، تقع على عاتق النظام الحاكم في الخرطوم نفسه. ولا تستطيع الحكومة أن تتنصل من واجباتها أو مسئولياتها تجاه حماية سكان الإقليم من هجمات هذه الميليشيات، حتى لو كانت هذه الهجمات لا تحظى من الأصل بدعم أو تواطؤ حكومي، فما بالنا إذا كانت مختلف التقارير تؤكد وجود التنسيق المتبادل في إطار توزيع للأدوار يجري من خلاله توظيف هذه الميليشيات في إخماد وقمع حركة التمرد داخل الإقليم التي عجزت القوات الحكومية عن وضع حد لها.

فبينما يستمر تدفق اللاجئين والنازحين هربا من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، لا تقوم الحكومة بأي دور لحماية المدنيين، بل تضع عوائق أمام عمل المنظمات الإنسانية، بعد أن رفعت جزئيا القيود عن التأشيرات والسفر لموظفي الإغاثة.

لا شك أن خيار التدخل الدولي في دارفور، يظل من الخيارات السيئة، ولكنه مع التدهور المستمر للأوضاع الإنسانية في دارفور، يصبح هو أفضل الخيارات السيئة، فالحكومة لا تريد وضع حد لما بدأته، ولا تفعل شيئا لحماية المجموعات غير العربية، وتعوق عمليات إغاثتهم، وفي ذات الوقت تشتد شراسة الهجمات من قبل الجنجويد، ليسقط المزيد من الضحايا مما يطرح على المجتمع الدولي سؤالا مركزيا:

كيف يمكن التعامل مع مثل هذه الحكومة المراوغة، وما هي السبل لوقف الفظائع المرتكبة في دارفور؟

على الجانب الآخر، يرى الكثيرون من المراقبين لحيثيات الصراع في السودان، ضرورة أن تشمل التسوية السلمية بين شمال وجنوب السودان، إقليم دارفور وشرق السودان، حتى لا يصبح هذان الإقليمان مقبرة لمشروع السلام، بين الشمال والجنوب.

وكانت المفاوضات الأخيرة بين الحكومة والحركتين المعارضتين في دارفور تهدف للتوصل إلى حل لأزمة دارفور التي أفرزت الآلاف من اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى دولة تشاد وأكثر من مليون نازح داخل حدود

السودان، فضلا عن عشرات الآلاف من القتلى والمعاقين إلى جانب ما مورس من انتهاكات وجرائم فادحة ضد الإنسانية وبينما يتوقع أن يحدد الاتحاد الأفريقي مواعيد الجولة القادمة للمفاوضات بجنيف، تكرر الحكومة رفضها لما اشترطته الحركتان المعارضتان عليها من نزع سلاح الجنجويد وسحب قواتها، وتقديم المسئولين إلى محاكمة حول ما ارتكب من جرائم بشعة. والشاهد أن الحكومة منذ جلست مع طرفي الصراع في يناير الماضي، واتفقت على وقف إطلاق النار لمدة ٤٥ يوما تتجدد تلقائيا بعد انقضائها، ظلت تراوغ وتناور، إزاء تصاعد العمليات الوحشية للجنجويد.

وعلى الرغم من الحماس الأفريقي (الاتحاد الأفريقي) لحل أزمة دافور، إلا أن التحرك الأمريكي والأوروبي في المؤسسات الدولية مؤخرا، يؤكد أن ملف دارفور خرج من الإطار الإقليمي وأصبح رهنا لموازنات دولية، وخاصة بعد صدور قرار من مجلس الأمن بإدانة تقاعس الحكومة السودانية ومطالبتها خلال مهلة لا تتعدى ٣٠ يوما باتخاذ إجراءات جادة لوقف هجمات الجنجويد ونزع أسلحتهم وتقديم مسئوليها للمحاكمة وتأمين وتسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية. وما لم تتعامل الحكومة بجدية مع هذا القرار فإنها تهيئ عمليا المسرح في دارفور للتدخل الدولي.

والمعروف أن جذور الصراع المسلح في دارفور تعود إلى ستينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من أنه كان صراعا محدودا لأسباب تتعلق بدخول مواشي الرعاة (العرب) إلى حقول المزارعين (الأفارقة)، إلا أنه مع الضغط على الموارد مع الانهيار التنموي والتهميش، اتخذ منحى اثنيا بمرور الوقت. وكان العقل السياسي في دارفور منذ الستينيات يحاول إيجاد تفسير شامل عبر عن نفسه في حركتي "سوني" و"اللهيب الأحمر"، اللتين كانتا تريان ضرورة منح دارفور حق الحكم الذاتي الإقليمي وإنهاء حالة الاستعمار الداخلي من قبل مركز السلطة في الخرطوم، وهكذا وجد عبر الوقت عدد من الحركات السياسية مثل جبهة نهضة دارفور، والتحالف الفيدرالي الديمقراطي إلى أن تفجر الصراع بصورة عنيفة بعد حركة داوود بولاد في أواخر ١٩٩١، وبظهور جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة منذ فبراير ٢٠٠٣ اشتد الصراع المسلح، لتكون الحصيلة الوضع الكارثي الراهن.

عندما يصبح الاغتصاب سلاحا في الحرب

أكدت منظمة العفو الدولية أن الحكومة السودانية أطلقت يد ميليشيات الجنجاويد لمهاجمة قرى الجماعات المستقرة في دارفور، حيث تعرض السكان خلال هذه الهجمات للقتل والنساء للاغتصاب والقرويون للتهجير القسري من ديارهم بعد إحراقها وإحراق محاصيلها أو نهب مواشيها.

وأضافت العفو أن الجيش السوداني يقدم الدعم لتلك الميليشيات التي يرتدي معظم أفرادها الزي العسكري، ويرافقها في هجماتها، جاء ذلك عبر تقرير مفصل أصدرته العفو الدولية في يوليو ٢٠٠٤ حاملا عنوان "الاغتصاب سلاحا في الحرب: العنف الجنسي والعواقب المترتبة عليه".

وأكد التقرير أن حصيلة هذه الهجمات التي بدأت قبل أكثر من عام قد أدت إلى تهجير ما لا يقل عن ١٠٢ مليون شخص وقتل ما يفوق ٣٠ ألف شخص واغتصبت آلاف النساء والفتيات وأضاف التقرير أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بات سلاحا في الحرب الدائرة في دارفور لإذلال النساء ومجتمعاتهن ومعاقبة السكان وبث الرعب في صفوفهم وتهجيرهم. ولاحظ التقرير أن عواقب الاغتصاب تترك آثارا فورية وبعيدة المدى على النساء تتجاوز العنف الجسدي الفعلي وهي تشتمل وصمة العار والنبذ اللذين تقابل بهما الناجيات من الاغتصاب والذين تتمخض عنهما عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة، إضافة إلى العواقب الطبية والعواقب على الصحة العقلية.

وقالت العفو الدولية إن دعم هجمات ميليشيات الجنجاويد من قبل الحكومة ومنح الحصانة لأفرادها من العقاب يعني أن الحكومة قد انتهكت بصورة فعلية واجباتها وتخلت عن مسئولياتها في حماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مؤكدة أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في دارفور يشكل جرائم حرب ضد الإنسانية.

وطالبت العفو الدولية الحكومة السودانية بأن تبادر على نحو فوري بوضع حد لأعمال الاغتصاب وتقديم مرتكبيها للعدالة، كما دعت إلى تقديم دعم فوري وفعال ومتواصل إلى شعب دارفور من أجل وضع حد للمعاناة الإنسانية الهائلة في الإقليم.

في حوار ساخن بمركز القاهرة

الحكومة السودانية تتنصل من مسئولياتها وتحمّل المتمردين مسئولية الكارثة!!

أحمد محمد هارون، وزير الدولة للشئون الداخلية وعن يساره مجدي النعيم المدير التنفيذي لمركز القاهرة

شهد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية ساخنة استضاف فيها أحمد محمد هارون وزير الدولة السوداني للشئون الداخلية وحضرها عدد كبير من السودانيين المقيمين بالقاهرة وعدد من المصريين المهتمين بالشأن السوداني وأدارها مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز.

أكد الوزير السوداني في بدية اللقاء أن الخرطوم تعاملت بإيجابية مع أي ادعاءات تتعلق بانتهاكات قيل إنها ارتكبت في إقليم دارفور واصفا تعامل حكومته مع هذه الادعاءات بأنه تميز بقدر كبير من الشفافية؛ مدللا على ذلك بتشكيل لجنة تقصي حقائق في دارفور -لجنة مولانا دفع الله الحاج يوسف- والتي حشد بداخلها عدد كبير من ذوي المواقف المعارضة للحكومة السودانية.

قال هارون إن هذه اللجنة استمعت لإفادات الكثير من المواطنين والجهات المتعددة وطلبت انتداب عدد كاف من القضاة والمستشارين للتحقيق في هذه الإفادات، مشيرا إلى أن الإدارة السودانية استقبلت أيضا وسهلت مهمة لجنة حقوق الإنسان التي أتت من جنيف، وجابت إقليم دارفور بولاياته الثلاث وتحدثت مع من أرادت موضحا أن تقرير هذه اللجنة أثبت صحة ارتكاب أعمال عنف بالإقليم لكنها لا يمكن إدراجها تحت وصف الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي.

أضاف هارون أن اللجنة استمعت إلى ادعاءات عن حالات اغتصاب ولكنه طالب بالتعامل مع الادعاءات المتعلقة بالاغتصاب بقدر عال من الحساسية والموضوعية لأنها ببساطة -وحسب تعبيره- لا تشبه سلوك المواطن السوداني.

وقال هارون إن هذه الجريمة تمس أخلاقيات وقيم أمة لذا يجب الحفاظ على سقف وطني يمس مجتمعنا السوداني بشكل عام ولا يمس الحكومة وحدها.

أكد الوزير السوداني أن الطريق الأمثل لحل نزاع دارفور هو مائدة التفاوض، مطالبا متمردي دارفور بأن يقبلوا على الجولة المقبلة للمفاوضات في أبوجا بحسن نية وبقصد الوصول إلى اتفاق؛ مفسرا ذلك بضرورة ألا يكرر المتمردون السلوك ذاته الذي حدث في جولة المفاوضات في أديس أبابا حين أرسلوا وفدا غير مفوض وكانت مهمته هي إبراز جملة من الاشتراطات التي لا تعين على إدامة الحوار.

أشار هارون إلى أن هروب المتمردين من جولة مفاوضات أديس أبابا جعل وسيط الاتحاد الأفريقي يحملهم مسئولية فشل تلك الجولة؛ معتبرا أن الحكومة سجلت عددا من النقاط الإيجابية فيما يتعلق باستعدادها للتفاوض وإقبالها عليه وقال هارون إن الحرب هي المتسبب الأساسي في معاناة الإنسان في دارفور ووقوع أحداث متعلقة بممارسة الإنسان هناك لحقوقه، لذا يجب وقف هذه الحرب وبأسرع ما يمكن.

مأساة إنسانية

وفي تعقيبه أبدى بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة عددا من الملاحظات والتحفظات في مقدمتها التأكيد على أن واقع السودان يؤكد أنه لم تكن هناك فرصة حقيقية للعمل السياسي السلمي الحر متاحة هناك وإلا ما كانت هناك حرب في الجنوب وفي دارفور ولما لجأت فصائل المعارضة الرئيسية في الشمال إلى العمل في المنفى ومن خارج السودان.

قال بهي إننا أمام مأساة إنسانية هائلة في دارفور في حين أن الحكومة السودانية تتعامل

مع الموضوع بشكل مجرد كما لو كنا إزاء حرب بين طرفين متكافئين في حين أننا -والكلام لبهي- نتكلم عن حرب شنتها حكومة على شعبها واستخدمت فيها الطائرات، مما أدى لقتل عدد هائل من المدنيين، وتشريد ١,٢ مليون داخل وخارج البلاد وتهجير أكثر من ٢٠٠ ألف شخص إلى تشاد إلى جانب الاغتصاب الجماعي.

واعتبر بهي أن ما يجري في دارفور هو نفس النمط الذي كانت تجري به الحرب في البوسنة في عام ١٩٩٥ معبرا عن خشيته من لجوء الحكومة السودانية لسلاح استهلاك الوقت لحسم صراعها السياسي والعسكري مع فصائل محدودة القوة في دارفور في حين أنه كانت هناك أكثر من فرصة أمامها -أي الحكومة- لتطبيق التزاماتها وفقا لاتفاق نجامنيا. كما أنه كان ممكنا لها أن تستجيب لنداءات ودعوات الاتحاد الأفريقي، معتبرا أن الأسوأ من ذلك هو ما تمثل في موقف الخرطوم من تقرير بعثة الجامعة العربية الذي حمل إدانات واضحة لسوء الأوضاع في دارفور وحمل الحكومة المسئولية الرئيسية عن هذا السوء في الأوضاع.

وذهب بهي إلى أن الحكومة السودانية مارست ضغطا على الجامعة العربية لمنع نشر هذا التقرير. وقاطع الرئيس السوداني عمر البشير القمة العربية الأخيرة بتونس في حين وصف وزير الخارجية السوداني التقرير بأنه ترديد لنفس مزاعم المنظمات الغربية.

وقال بهي إن أول خطوة يتوقع أن تقوم بها الحكومة السودانية للبرهنة على جديتها هى أن تتخذ وتتبع سياسة مختلفة عن تلك التي اتبعتها في الشهور الماضية وبشكل خاص أن تبدأ بنزع سلاح الجنجويد الذين اعترف قائدهم بأنه كان يتلقى الأوامر من قيادة الجيش السوداني!.

الإنكار لا يفيد

وذهبت الدكتورة إجلال رأفت رئيس لجنة السودان بحزب الوفد إلى أن مشكلة دارفور هى بالأساس مشكلة اجتماعية سياسية اقتصادية لكن الحكومة السودانية أخذت في التصدي لها بشكل أمني محض. وقالت إن المظهر العسكري للمشكلة مستمر مدللة على ذلك بتركيز الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة منذ أيام على المسألة الأمنية والإغاثات الإنسانية معتبرة أن هذا هو الطرح الذي قدمته الحكومة السودانية لاجتماعات الجامعة العربية.

كما وصفت قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب بأنها لا تعالج المشكلة، معتبرة أن المعالجة يجب أن تكون شاملة للجوانب الاقتصادية والسياسية ومواجهة التهميش لبعض الفئات والسكان.

وأكدت الدكتورة إجلال رأفت وجود أعمال عنف رهيبة من مظاهرها القتل والحرق والاغتصاب وأن الحكومة السودانية وحدها هى التي تنكر وجود هذه الكارثة معربة عن اعتقادها بأن هذا الإنكار لا يفيد في حل المشكلة وأن الحل هو في الاعتراف بالأخطاء والبدء الفوري في حلها.

وأشادت بأخلاق الشعب السوداني، لكنها قالت إن المعروف من أخلاق الشعوب شئ وما يحدث في الحروب شئ آخر مختلف تماما.

ورأى مجدي النعيم أن الحكومة السودانية تقدم نموذجا للفشل في حماية مواطنيها بسبب تغييبها للحريات المدنية والسياسية، معتبرا أن الحكومات في الخرطوم لو كانت أكثر انفتاحا لتفادت الكثير من الكوارث والمجاعات التي تعرض لها السودان.

وذهب النعيم إلى أن دارفور أصبحت خطا أحمر بالنسبة للصحافة والصحفيين السودانيين داعيا الحكومة إلى إعادة النظر في مواقفها تجاه حرية الصحافة والمجتمع المدني وإعطاؤه الفرصة للمساهمة في تخفيف بعض معاناة شعب السودان.

أشار النعيم إلى أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات ضد الجنجويد لكنه لفت إلى أن الحكومة ضمت الكثير من عناصر الجنجويد في أجهزة الشرطة والجيش. وأثار نقطة أخرى تتعلق بالمخاوف المحيطة بعودة النازحين إلى دارفور مشيرا إلى أن البعض يتخوف من أن تقوم الحكومة بإعادة هؤلاء النازحين قبل توفير الشروط الملائمة لاستقرارهم، وذلك لمجرد السعي لتحقيق مكسب سياسي بما يضع هؤلاء النازحين تحت رحمة الجنجويد مرة أخرى أو تحت رحمة الظروف الطبيعية القاسية خاصة مع انقضاء موسم الزراعة.

هجوم حاد

وفي تعقيباتهم شن عدد من الحضور السودانيين هجوما حادا على حكومة الخرطوم فأكد أحدهم وجود إبادة جماعية بالفعل في دارفور وجرائم منظمة وتطهير عرقي. وقال إن الحكومة تجند قبائل بعينها وتضرب القبائل الأخرى بالطيران وترحل الفتيات إلى جهات مجهولة، في حين ذهب آخر إلى التأكيد على أن السلاح أصبح هو اللغة الوحيدة التي تفهمها الحكومة في الخرطوم مدللا بأن جارنج حصل على معظم حقوقه بالسلاح.

وقال سليمان يوسف شاوي من رابطة أبناء دارفور إن الحكومة تأخذ من دارفور ولا تعطيها حيث تحصل منها على الموارد التي تحتاجها ولا توفر لأبنائها أية إمكانات. وذهب آخر إلى أن الجنجويد ليست قبائل، ولكنها عناصر نهب مسلح وقطاع طرق استخدمتهم الحكومة ضد قبائل أخرى وأن استخدامهم هذا تم بشكل "عروبي".

وعاد الوزير السوداني أحمد هارون للتعقيب، فنفى أن تكون فرص العمل السياسي كانت معدومة في السودان ورد على ذلك بالتساؤل عن أسباب استمرار بعض الأطراف في حمل السلاح، حتى في الفترة من ٨٦- ١٩٨٩ وهى التي عرفت بفترة الديمقراطية الثالثة..

وقال هارون إن محاولة إضفاء مشروعية للمتمردين لحمل السلاح أمر لا يستقيم خاصة وأن حمل السلاح هو الذي أدى للأحداث الجارية الآن في دارفور وحمل الوزير السوداني المتمردين مسئولية استمرار هذه الأحداث، مستنكرا ما وصفه بالمحاولات العاطفية لاستدرار تأييدهم بادعاء أنهم طرف ضعيف، ورد على ذلك بأن هؤلاء المتمردين أسقطوا في لحظة واحدة ست طائرات للقوات المسلحة السودانية، وهو أمر لم يحدث طيلة الحرب مع الجنوب، وقال إنه لذلك كان لابد للدولة من أن تضطلع بواجبها في بسط الأمن، وهو أمر مشروع بالنسبة لها.

ونفى الوزير ما قيل حول ضغوط سودانية على الجامعة وقال أن وزراء الخارجية العرب ليسوا غائبي الإرادة حتى يفرض السودان عليهم شيئا.

وأكد هارون أن مسارات الحل تسير في مسارات متوازية وأن الحكومة تسير في الاتجاه السياسي بكل ثقة واقتدار. كما تسير في اتجاه الحل الاجتماعي والتنموي.

ودعا الوزير السوداني إلى تقصي الحقائق على الأرض وليس من أي جهات أخرى والتحقيق في كل الادعاءات التي تثار بشأن وجود انتهاكات في دارفور.

وحول مخاوف عودة النازحين أشار هارون إلى وجود لجنة فرعية لتقصي الحقائق وهى مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد أقرت بأن عودة النازحين طوعية وأن أماكن إقامتهم تتوافر فيها الاشتراطات الموضوعية لاستقبالهم.

أكد أن السودان لديه قانون يكفل حرية الرأي والتعبير وأن هناك لجنة مكونة من الحكومة وأطراف مستقلة تتولى إنفاذ هذا القانون، مشيرا إلى عدم وجود رقابة على صحافة الخرطوم. وقال إن المنظمات الإنسانية الأجنبية الراغبة في التسجيل يتم قبولها فور تقديمها أوراقها ثم تعطي مدة ٩٠ يوما لتوفيق أوضاعها.

حاكموا جرائم حقوق الإنسان في سوريا
قبل محاكمة نعيسة

تراقب المنظمات الحقوقية محاكمة داعية الإصلاح وحقوق الإنسان المحامي السوري المعروف أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان بسوريا والتي بدأت في السادس والعشرين من يوليو، وقد بادر بالمشاركة في مراقبة هذه المحاكمة ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية في مقدمتهم الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان حيث يمثلهما على الترتيب كل من نجاد البرعي رئيس جمعية تنمية الديمقراطية في مصر، وحافظ أبو سعده الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم محمد زارع رئيس جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء.

وقد طالب بيان أصدرته ٤ منظمات مصرية بوضع حد لهذه المحاكمة الهزلية. وأكد البيان الذي وقعه إلى جانب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء وجماعة تنمية الديمقراطية. وأن اعتقال الحقوقي السوري يأتي استمراراً للنهج القمعي واللاإنساني المتواصل للحكومة السورية مع دعاة حقوق الإنسان و الديمقراطية والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير بالبلاد، بهدف منع هؤلاء الأشخاص من كشف الجرائم التي ترتكبها الأجهزة الأمنية بحق الشعب السوري ، وفضائح الفساد المتفشي في البلاد.

وأعربت المنظمات الأربع عن انزعاجها البالغ إزاء إصرار السلطات السورية على تقديم أبرز مدافعي حقوق الإنسان في سوريا إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة ذات الطبيعة الاستثنائية، وأشارت إلى أن عناد السلطات السورية وتجاهلها لجميع النداءات الدولية والعربية من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن أكثم نعيسة ليس إلا تعبيراً عن الموقف الرسمي لسوريا تجاه مطالب الإصلاح ومكافحة الفساد ، وتجاه تطلعات الشعب السوري للديمقراطية ولتحسين الوضعية المزرية لحقوق الإنسان في البلاد .

كما أعربت عن مخاوفها الشديدة من غياب أية ضمانات تكفل العدالة خلال هذه المحاكمة ، خاصة أن نقابة المحامين السورية ترفض اعتماد التوكيلات الممنوحة لممثلي المنظمات الدولية والمصرية في المرافعة والدفاع عن أكثم نعيسة .

وأشار البيان إلى أن التهم التي يحاكم بموجبها أكثم نعيسة تستند إلى قوانين استثنائية جائرة شاع استخدامها من قبل السلطات السورية للتنكيل بخصومها في الرأي وبدعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث شملت هذه الاتهامات، اتهام نعيسة بنشر معلومات تسيء لسمعة سوريا بالخارج(!) وتمس بهيبة الدولة وحزب البعث(!) والعمل على تقويض مبادىء الثورة(!) .

وشدد البيان على أن اعتقال دعاة الإصلاح وحقوق الإنسان وحرمانهم من حقوقهم في محاكمة عادلة يشكل أكبر إساءة لسمعة سوريا ويزيد سجلها في مجال حقوق الإنسان سواداً، وعلى العكس من ذلك فإن إلغاء القوانين الجائرة التي تجرم نقد السياسات الحكومية والمساس بحزب البعث وبنظام الحكم يشكل خطوة أولى نحو تحسين سجل حقوق الإنسان في سوريا .

كما دعا البيان جميع المنظمات الدولية وأنصار حقوق الإنسان في العالم لتأكيد تضامنهم مع المناضل الحقوقي البارز أكثم نعيسة، وشن أوسع الحملات من أجل وضع حد لهذه المحاكمة الهزلية وإطلاق سراح نعيسة على الفور، وتقديم كل الدعم والمساندة للمطالب العادلة التي قادت إلى سجنه، وفي مقدمتها إنهاء حالة الطوارئ السارية على مدى أكثر من أربعين عاما وتبني برنامج جاد من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي في سوريا.

المعروف أن أكثم نعيسة، العضو المؤسس للجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ظل محتجزاً كسجين رأي من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨، بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان. ففي ١٩٩٢، حكم عليه بالسجن تسع سنوات إثر محاكمة جائرة من محكمة أمن الدولة. وتعرض للتعذيب والمعاملة السيئة في الحجز. ونظمت منظمة العفو الدولية عدة حملات للإفراج عنه، وأطلق سراحه في نهاية الأمر قبل سنتين من انتهاء مدة حكمه. ومنذ ذلك الوقت وقوات الأمن تضايقه بصورة مستمرة بسبب انخراطه في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تعرضت أسرته للتهديد، وفي عام ٢٠٠٣، قامت قوات الأمن بالاعتداء بالضرب على والدته بغرض ترهيبه. وكانت السلطات السورية قد اعتقلت نعيسة في شهر أبريل الماضي إثر إصدار لجان الدفاع تقريرها السنوي الذي تحدث عن خروقات وانتهاكات فظيعة بحق المواطنين في الأعوام الماضية ، ومبادرتها بجمع التوقيعات علي عريضة لإنهاء حالة الطوارئ و الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتنظيمها اعتصاما شعبيا أمام البرلمان لهذا الغرض.

انتصار كبير لحركة حقوق الإنسان

محكمة الطوارئ السورية تفرج عن أكثم نعيسة

أعرب كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وجمعية تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء عن ارتياحهم إزاء صدور قرار من محكمة أمن الدولة العليا بسوريا يتضمن إخلاء سبيل المحامي البارز أكثم نعيسة داعية الإصلاح ورئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، وذلك بكفالة مالية.

وناشدت المنظمات الأربع في بيان مشترك السلطات السورية بما يلي:

أولا: إسقاط الاتهامات المنسوبة إلى أكثم نعيسة وإلغاء الدعوى القضائية المقامة ضده والمستندة إلى نصوص تشريعية استثنائية تجرم الرأي والتعبير وتؤثم حق المواطنين في التجمع والاحتجاج السلمي، وإلغاء أية آثار قانونية بحق نعيسة ترتبها إجراءات هذه المحاكمة.

ثانيا: اتخاذ تدابير فورية تضمن الإفراج غير المشروط عن كافة السجناء والمعتقلين بسبب آرائهم أو ممارستهم لحقهم في التعبير السلمي، وفي نقل وتداول المعلومات. وفي مقدمة هؤلاء المفكر وعالم الاقتصاد المعروف د. عارف دليلة، ونواب البرلمان: مأمون الحمصي، ورياض سيف، د. كمال اللبواني، عضو مجلس أمناء لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وحبيب عيسى المحامي والناطق باسم منتدى جمال الأتاسي. وأعضاء لجان إحياء المجتمع المدني: المهندس فواز تللو، د. وليد البني، والكاتب والباحث المعروف حبيب الصالح، وغيرهم.

استمرار الطوارئ عقبة أساسية أمام الإصلاح

٢٠ ألف تظلم

من قرارات الاعتقال وإحالة ١٥ صحفيا إلى القضاء

محي الدين سعيد

أكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن سريان حالة الطوارئ يمثل عقبة أمام الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان مشيرة إلى أن قانون الطوارئ هو الأداة التي تستخدمها السلطة للعصف بالحقوق والحريات العامة.

وأشارت المنظمة في تقريرها السنوي الذي صدر مؤخرا إلى أن الحكومة المصرية استخدمت تعبير الإرهاب كذريعة لاستمرار حالة الطوارئ في حين أن المجتمع المصري لم يشهد عملا إرهابيا من عام ١٩٩٧ . وقال التقرير إن الحالات الثلاث التي أجاز فيها الدستور المصري فرض حالة الطوارئ غير موجودة في مصر حاليا وهى حالات الحرب أو التهديد بالحرب أو الكوارث الطبيعية بما يعني انتفاء مبررات فرض الطوارئ.

ورصد تقرير المنظمة عددا من المؤشرات الإيجابية مثل إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان وإلغاء القانون ١٠٥لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة العليا وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، إلا أن التقرير رصد أيضا صدور قوانين أخرى مجحفة بحقوق الإنسان مثل قانون العمل الموحد والذي يتضمن العديد من المواد غير الدستورية والمخالفة للمواثيق الدولية، حيث سلب العمال حقوقهم المكتسبة وجردهم من الحماية وأخضعهم لقرارات أصحاب الأعمال في مختلف مجالات تنظيم العمل خاصة فيما يتعلق باستمرارية عقود العمل وإطلاق حرية فصل العمال وتجريدهم من أي ضمانات ضد الفصل.

ويرصد تقرير المنظمة وقوع ٨ حالات انتهاك للحق في الحياة داخل أقسام ومراكز الشرطة ويرجح أن وفاتهم جاءت نتيجة للتعذيب.

ويدعو التقرير الحكومة المصرية إلى ضرورة معالجة القصور التشريعي فيما يخص ظاهرة التعذيب التي يغذيها قانون الطوارئ والعقوبات والإجراءات الجنائية. ويرصد التقرير ٢٢ حالة تعذيب، ويشير التقرير إلى أن إجمالي التظلمات من قرارات الاعتقال بلغ خلال عام ٢٠٠٣ نحو ٢٠ ألف تظلم، ويضيف بأن الاحتجاز التعسفي للأشخاص بات آلية أساسية في البحث الجنائي حيث يجري الحصول على اعترافات أو معلومات من خلاله سواء عن طريق الضغط أو الإكراه.

محاكمات

فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة والمنصفة رصدت المنظمة عددا من الانتهاكات في هذا الشأن ومن بينها:

- استمرار إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، حيث أحيل ٤٣ مدنيا للتحقيق أمام النيابة العسكرية في القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ جنايات عسكرية والمعروفة باسم "جند الله".
- على الرغم من إلغاء القانون رقم ١٠٥ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة العادية، فلا تزال ساحة المحاكم الاستثنائية تشهد استمرار العمل بمحاكم أمن الدولة العليا طوارئ. وأشار التقرير إلى أن محاكم أمن الدولة طوارئ التي تعد من أخطر أنواع المحاكم الاستثنائية حيث لا يستطيع الماثلون أمامها الطعن على الأحكام الصادرة منها أمام محاكم أعلى.

ويرصد التقرير إحالة أربع قضايا إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ خلال عام ٢٠٠٣ وهى قضايا حزب التحرير وقضية "الاشتراكيون الثوريون" ومدعي النبوة "سيد طلبة" ، وتنظيم المطرية، حيث قضى ببراءة المتهمين في قضية "الاشتراكيون الثوريون" وقضى بمعاقبة المتهمين في قضية "حزب التحرير" بالسجن وعددهم ٢٦ متهم -بينهم ثلاثة بريطانيين وواحد هارب- مددًا تراوحت بين سنة مع الشغل و٥ سنوات.

ويرصد التقرير أيضا تحقيق نيابة أمن الدولة مع ٢٣٨ متهما تم توزيعهم على ٢٩ قضية على مدار العام وتنوعت هذه القضايا بين الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة أو لتنظيم الجهاد.

صحافة رهن الحصار

يذكر التقرير أن وضعية حرية الرأي والتعبير في مصر لم تشهد تغيرا ملحوظا في عام ٢٠٠٣ مرجعا ذلك إلى إصرار السلطات المصرية على عدم توفير المناخ التشريعي أو السياسي الملائم لازدهار هذا الحق، مشيرا الى وجود جملة من القوانين التشريعية المعيقة للعمل الصحفي ومن بينها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، إضافة إلى القوانين التي تقيد الحق في الحصول على المعلومات ووصاية المجالس الحكومية على الصحافة والصحفيين، حيث يعتبر المجلس الأعلى للصحافة الجهة الحكومية المسئولة عن الصحافة في مصر.

ويرصد التقرير إحالة حوالي ١٥ صحفيا إلى القضاء في عام ٢٠٠٣، ويشير كذلك إلى أن عام ٢٠٠٣ شهد حالات عديدة للاعتداء على الصحفيين واعتقالهم وجاء في مقدمتها إلقاء القبض على الصحفي حمدين صباحي في سابقة تعد الأخطر من نوعها لكونه عضواً بمجلس الشعب، ولم يسلم صباحي من الاعتداءات سواء بالضرب أو السب أثناء إلقاء القبض عليه وذلك إبان المظاهرات المناهضة للعدوان الأمريكي على العراق والتي تم فيها أيضا الاعتداء على كارم يحيى الصحفي بالأهرام ومحمد منير الصحفي بالأهالي.

كما يرصد التقرير وقوع عدد من حالات المصادرة وإغلاق الصحف والمنع للمطبوعات خلال عام ٢٠٠٣ ومن بينها إغلاق جريدة الصدى الصادرة عن حزب التكافل الاجتماعي، ومصادرة كتاب "وصايا في عشق النساء" للشاعر أحمد الشهاوي وكتاب "زوربا اليوناني" للكاتب نيكوس كازنتزاكس ومصادرة رواية "الجميلات" للكاتب محمد عبد السلام العمري.

وتقول المنظمة إن عام ٢٠٠٣ لم يشهد أية تغييرات في أداء لجنة شئون الأحزاب حيث تصر اللجنة على الرفض الدائم لجميع الطلبات المقدمة من أجل تشكيل أحزاب سياسية جديدة، حيث رفضت اللجنة تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة هى : أحزاب "شباب مصر" و"الغد الليبرالي" و"الحزب الدستوري الاجتماعي"، ليصبح عدد الأحزاب التي رفضتها اللجنة حتى نهاية ٢٠٠٣ حوالي ٦٣ حزباً.

أثار قرار وزير العدل بإعطاء حق الضبطية القضائية لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ردود أفعال واسعة ومتباينة في نفس الوقت؛ حيث برز التساؤل عما إذا كان الدور الرقابي لمجمع البحوث سوف ينصب على ضبط المصحف الشريف والأحاديث النبوية أم سيمتد إلى الرقابة على جميع الكتب والتفتيش فيها، خاصة الأعمال الأدبية، وعبر الكثير من المثقفين عن مخاوفهم من أن يحدث في الحالة الثانية تأويل لأجزاء من الكتب الأدبية بشكل يؤدي إلى مصادرتها ويعيد إلى الأذهان محاكم التفتيش.

إعطاء حق الضبطية القضائية لمجمع البحوث

المسمار الأخير في نعش الدولة المدنية

وفي هذا الإطار عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حلقة نقاشية تحت عنوان "هل يمثل منح الضبطية القضائية لمفتشي الأزهر انتهاكا لحريات الرأي والتعبير والفكر والاعتقاد". شارك فيها عدد كبير من المثقفين ونشطاء حقوق الإنسان.

ودعا المشاركون بالندوة إلى إطلاق حملة من أجل الدفاع عن حرية الرأي والتعبير والفكر والإبداع وذلك بمشاركة جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وتأسيس شبكة عمل مشتركة للدفاع عن حرية الرأي والتعبير وعن مفهوم الدولة المدنية.

ولفت بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أن التفسيرات الرسمية لقرار وزير العدل تزعم بأن القرار خاص بمراقبة طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية وضبط توزيعهما وقال إن من يطلع على نص القرار وتفسيراته يتصور أن مصر تعاني من سيل مهول من المصاحف المزورة وأن الدولة غير قادرة على ضبط ذلك الأمر في حين أن مصر لا تعاني من ذلك.

ولفت أيضا إلى وجود الآلاف من الكتب المليئة بالخرافات والخزعبلات التي تسئ للدين الإسلامي وتدفع إلى التطرف والإرهاب، وقال إن هذه الكتب منتشرة على أرصفة الشوارع، بل وعلى الأرصفة المجاورة لمبنى مشيخة الأزهر، الذي لا يقوم بالتصدي لهذه الظاهرة، وإنما يقوم بمواجهة الأعمال الفكرية والإبداعية.

طالب بهي بتقديم إحصائيات للرأي العام عما تم ضبطه من مصاحف مزورة خلال السنوات الماضية وخاصة بعد صدور قانون عام ١٩٨٥ حتى يتم تشكيل لجنة تتولى الضبطية القضائية. واعتبر قرار وزير العدل مسمارا إضافيا في نعش الدولة المدنية، وحذر من أن السكوت على هذا القرار سوف يمهد الطريق لنشأة الدولة الدينية في مصر.

في حين اعتبر نجاد البرعي المحامي ومدير جمعية تنمية الديمقراطية أن قرار وزير العدل المصري يأتي في سياق التحالف بين النظم الاستبدادية والتيارات الأصولية وذلك لضمان استمرار هذه الأنظمة وقال إن هذا التحالف يحدث في لحظات اهتزاز السلطة وضعفها تحت حكم النظم الاستبدادية، وهنا تظهر حاجة كل طرف للآخر لحمايته.

وأكد البرعي أن قرار وزير العدل يتعدى مسألة الرقابة على طبع وتوزيع المصحف إلى الرقابة على الفكر والإبداع. وقال إن الأزهر لا يحافظ على الدين الإسلامي، وإنما يدافع عن تفسيراته الفقهية، وأن المشكلة التي تواجه المجتمع الثقافي هى أن عليه أن يواجه كلا من الأصولية الدينية داخل الأزهر والتحالف بين النظم المستبدة مع التيار الديني.

وقال حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، إنه برغم كون قرار وزير العدل خاصاً بالمصاحف والأحاديث النبوية إلا أنه بمراجعة نصوص المواد (٢١، ٢٢، ٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية التي تحدد ماهية صلاحيات مأمور الضبط القضائي يتضح أن الاختصاص أوسع مما هو مذكور بالقرار، مشيرا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ تنص على أنه "يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم الواقعة في دوائر اختصاصهم.

وأوضح أن هذا الأمر يعني أن هذا النص هو الذي يحدد الاختصاص لمأموري الضبط القضائية، وأن هذا يعني أيضا أن رجال الضبطية القضائية المكلفين من الأزهر من حقهم دخول أي مكتبة وضبط أي كتاب يتعلق بالأمور الدينية وفقا للاختصاص العام للأزهر.

وحذر أبو سعدة من أن هذا القرار سوف يشكل قيدا إضافيا على حرية الرأي والتعبير والفكر والاعتقاد حتى في المجال الديني.

وقال المفكر الإسلامي جمال البنا إن الأزهر جامعة وليس محكمة تفتيش وليس له أن يراجع الكتب الدينية وحتى طبع المصحف، مشيرا إلى أن حرية الفكر هى أمر مقدس في الإسلام.

وأوضح البنا أنه قد يكون هناك مبرر في مراجعة الأزهر لكل النسخ التي تطبع من المصحف بعد طبعه، فإذا وجد أخطاء بالمصحف فإنه من حقه أن يطالب بالتصحيح أو المصادرة، أما قصر طبع المصحف على الأزهر أو اشتراط الحصول على ترخيص منه فهذا لا يملكه أحد لأن طبع المصحف هو في حقيقته نشر لكتاب الله وليس من حق جهة أن تحتكر هذا الحق.

وحذر البنا من أن الأزهر سيتحول بهذا القرار إلى محكمة تفتيش جديدة معتبرا أن هذا يمثل جزءا من أزمة الحرية التي يعيش فيها المجتمع المصري، معتبرا أن الحرية أصبحت يتيمة في مصر ويجب أن يجند المثقفون أنفسهم للدفاع عنها والسعي لرفع أيدي أية هيئة سواء كانت الأزهر أو غيره عن الوصاية على الفكر الإسلامي، ودعا البنا الحكومة المصرية إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تكفل حرية الفكر والإبداع والرأي والتعبير.

وأشارت الكاتبة فريدة النقاش إلى أن الدولة في مصر شبه مدنية وليست دولة مدنية، حيث لا يوجد في الدولة المدنية نص على دين لها في حين ينص الدستور المصري على أن الدين الإسلامي هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسي للتشريع، معتبرة أن هذا الأمر هو الذي يعطي أساسا للشرعية التي تتمتع بها جماعة الإخوان المسلمون وهى أيضا الشرعية التي تستند إليها الدولة كلما وجدت نفسها في مأزق.

وفي نفس الإطار أكد الدكتور أحمد ثابت أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن الدولة في مصر بدأت في الآونة الأخيرة تفقد طابعها المدني، مشيرا إلى الترهل والضعف في كفاءة الدولة على إدارة علاقتها بالمجتمع موضحا أن الدولة بدأت منذ منتصف السبعينيات في التخلي عن مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى وصل الأمر إلى أنها تنازلت عن وظيفة فض التنازع بين طوائف الأمة للمؤسسة الدينية. وقال إن هناك مصالح خفية تربط بين الدولة والمؤسسة الدينية.

وأشار محمد منيب الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أن حرية الفكر والاعتقاد ترتبط بشكل عام بمناخ الحرية في المجتمع، مشيرا إلى أنه في ظل جمود وحصار الحياة السياسية في مصر ظهرت حالة مد شعبي لأحد التيارات نتيجة غياب التيارات الأخرى عن الشارع السياسي.

وقال منيب إن الحكومة تسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام التيار الإسلامي الأكثر شعبية بارتداء الثوب الذي تعتبره مبررا لشعبية هذا التيار.

تضامنا مع مركز النديم
لا لإسكات صوت ضحايا التعذيب

أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان استنكاره الشديد إزاء إقدام السلطات على التحرش بمركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب في مصر، وما اقترن بذلك من ممارسات فجة قامت بها لجنة تفتيش يقال إنها تتبع وزارة الصحة مساء الأحد الموافق ١١ يوليو ٢٠٠٤، حيث أكد أطباء مركز النديم أن اللجنة التي داهمت المقر بصورة مفاجئة ركزت كل عملها على تجميع كل ما يثبت قيام مركز النديم بنشاط فى مجال حقوق الإنسان بما ذلك صور البلاغات التي تقدم بها المركز لمن يتولى علاجهم من ضحايا التعذيب في الوقت الذي لم تبد فيه هذه اللجنة التابعة لوزارة الصحة -وليس لوزارة الداخلية- أدنى اهتمام بالتفتيش على التجهيزات الطبية للمقر الذي يستخدم كعيادة لعلاج ضحايا التعذيب، ولم تهتم اللجنة بالجوانب الفنية المتصلة بالأداء المهني في هذا المجال بقدر ما اهتمت بالبحث عن الأوراق الشخصية والكتب والمطبوعات والتفتيش في الأدراج وبعثرة محتوياتها، بما في ذلك ملفات المرضى التي تحتوى بالضرورة على أسرار شخصية ينبغي أن تحظى بالحماية.

وأكد الأطباء والعاملون بمركز النديم أن سلوك اللجنة قد اتسم بالعدوانية الشديدة والتهديد باستدعاء البوليس لإغلاق العيادة دون أدنى مراعاة لخطورة هذا السلوك على الصحة النفسية للضحايا والمترددين الذي تصادف وجودهم لتلقى جلسات العلاج اللازم لهم .

وقد رافق هذه الهجمة على مقر مركز النديم صدور قرار مفاجئ بنقل د.عبد الله منصور ـــأحد مؤسسي المركز ـــ من موقعه كمدير لمستشفى المطار للصحة النفسية إلى مستشفى الخانكة، وهو الأمر الذي أعطى انطباعا قويا برغبة السلطات في التنكيل بأطباء والمركز وتشتيت جهودهم خاصة بعد صدور أحدث تقاريرهم الذي رصد بشجاعة صنوفا شتى من التعذيب ضد النساء في أقسام الشرطة.

وقد شدد بهي الدين حسن في كلمته خلال المؤتمر التضامني الذي بادر بتنظميه /تجمع المنظمات المصرية غير الحكومية في ٢٠ يوليو ، على أن التحرش بمركز النديم يكتسب دلالات خطيرة لعدة اعتبارات في مقدمتها ما يحمله من تهديد لمنظمة تواصل عملها بجدية عبر أكثر من عشر سنوات ، فضلا عن أن مركز النديم قد حمل على عاتقه مسئوليات لا تقوم بها منظمات أخرى ليس فقط في مصر بل وربما على مستوى العالم العربي ، بل إن حداثة العمل في مجال تأهيل ضحايا التعذيب يجعل من النديم واحدة من مؤسسات قليلة مرموقة في هذا المجال على الصعيد العالمي .

وأكد بهي أن هذا التحرش يحمل في طياته رسالة إلى منظمات حقوق الإنسان بأن تكف عن أن تكون صوتا لضحايا التعذيب، مشيرا إلى أن التحرش بالنديم هو في حد ذاته مؤشر إضافي يتعين معه أن نتوقع مزيدا من تفشي جرائم التعذيب وبلوغه حدا يكشف مدى استهانة واستخفاف القائمين عليه بكرامة المواطنين وبحرمة أجسادهم .

جدير بالذكر أن مركز النديم قد حظي بتضامن واسع النطاق من قبل حركة حقوق الإنسان العالمية والمصرية، وهو ما عبر عنه العديد من البيانات والنداءات التي عبرت عن إدانتها الكاملة للهجمة على النديم باعتبارها يستهدف إسكات واحد من أبرز الأصوات الداعية لوقف التعذيب في مصر.

إدانة لوزارة الخارجية للتقصير في حماية المصريين بالخارج

"قوة الدولة وقدرتها على كسب الاحترام تظل رهنا بأمرين متلازمين؛ وهما احترام حقوق المواطنين وحرياتهم في الداخل وحماية حقوقهم إذا ما كانوا خارج البلاد" . تلك الكلمات ليست مجرد ترديد لبعض الأطروحات الدعائية لحقوق الإنسان، فالأهمية الأكبر لهذه العبارات أن تتصدر كلماتها حكماً قضائياً أصدرته محكمة القضاء الإداري وأدانت من خلاله تقاعس الحكومة ووزارة الخارجية تحديدا في حماية حقوق مواطنيها في الخارج.

وأكدت المحكمة في حكمها أن دور البعثات الدبلوماسية والقنصليات المصرية في الخارج لا يجوز أن يقتصر على حضور المؤتمرات، وإنما تقصي أحوال المصريين ومساعدتهم وفقا للأسس التي يقوم عليها القانون الدولي.

وقد صدر الحكم التاريخي في السابع والعشرين من يوليو بموجب الدعوى القضائية التي أقامتها جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء لإجلاء مصير ٢١ مواطنا مصريا اختفوا داخل الأراضي الليبية بعد تعرضهم لعملية نصب بدعوى تسفيرهم للعمل في إيطاليا عبر الأراضي الليبية. وقد ألزمت المحكمة في حكمها وزارة الخارجية باتخاذ كافة الوسائل الدبلوماسية والإجراءات القانونية لكشف غموض اختفاء المواطنين المذكورين بعد دخولهم ليبيا بالطرق المشروعة.

أكدت حيثيات الحكم أنه قد ثبت لدى المحكمة تقصير وزارة الخارجية في متابعة التحقيقات التي أجريت بشأن واقعة الاختفاء وأن الوزارة قد اكتفت برد مرسل إليها من ليبيا لم يكشف عن واقع حال المصريين الذين خرجوا من بلادهم بحثا عن مصدر للرزق وعمل مشروع، وطبقا لما أعلنته جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء فإن المواطنين المختفين كانوا قد سافروا إلى ليبيا منذ أكتوبر ٢٠٠١ على وعد بإمكانية تسفيرهم إلى إيطاليا عبر البحر مقابل خمسة عشر ألف جنيه لكل منهم، ومنذ ذلك الوقت انقطعت أي صلة لهم بذويهم. ولم تفلح المناشدات التي تقدم بها ذووهم إلى وزارتي الخارجية والداخلية المصريتين والسفارة الليبية بالقاهرة والسفارة المصرية بالجماهيرية الليبية في التوصل إلى أية معلومات رسمية تجلي مصيرهم في الوقت الذي ترددت فيه روايات مختلفة من بينها أن السلطات الليبية قد ألقت القبض عليهم بالمياه الإقليمية الليبية خلال محاولة إبحارهم إلى إيطاليا وإعادتهم إلى ليبيا وأودعوا أحد السجون السياسية بالساحة الخضراء بدعوى أن الزورق الذي استقلوه يتبع سلاح البحرية الليبية، كما ترددت معلومات أخرى تشيع أن المختفين قد تم إعدامهم خارج نطاق القانون بالجماهيرية الليبية.

إزدواجية المعايير ليست حكراً على الأمريكان

لا فرق بين التعذيب في مصر وفي "أبو غريب"

وجه نشطاء وحقوقيون وسياسيون هجوما حادا على سياسة الحكومة المصرية وتقاعسها تجاه ممارسات التعذيب وطالبوا بوقف فوري لظاهرة التعذيب التي استشرت في الأقسام والسجون المصرية. كما ألقوا باللوم على ما تمارسه وسائل الإعلام العربية من صمت وتواطؤ على جرائم التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي التي تقع من جانب السلطات المحلية بينما يعلو صوت الإعلام فقط عندما تقع مثل هذه الانتهاكات على يد أطراف أجنبية.

وقارن بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بين الاهتمام الواسع الذي أبرزته وسائل الإعلام العربية بممارسات التعذيب التي جرت على أيدي قوات الاحتلال الأمريكية في سجن أبو غريب بالعراق في حين أنها لم تول الحد الأدنى من الاهتمام بوجود ممارسات لا تقل بشاعة في السجون العربية والمصرية؛ معتبرا أن ذلك يكشف عن وجود ازدواجية في المعايير في الإعلام العربي والمصري.

وقال بهي في ندوة نظمها مركز القاهرة في إطار صالون بن رشد في الحادي عشر من يوليو بعنوان "التعذيب في أبو غريب والتعذيب في مصر.. ما الفرق؟! إن هذا الأمر ينطبق على تعامل ورصد الإعلام المصري والعربي لقضايا حقوق الإنسان حينما يبرز اهتماما واسعا بالانتهاكات التي تجري على يد قوات أو أطراف أجنبية ويتجاهل هذه الانتهاكات حينما تحدث على أيدي أطراف محلية.

بالصوت والصورة

وقال حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان: إن قضية التعذيب حظيت باهتمام واسع في المنطقة العربية لا سيما بعد أحداث سجن أبو غريب، وأرجع ذلك إلى أنه ولأول مرة يرى الناس التعذيب بشكل مباشر وبأعينهم وليس بشكل سماعي كما كان يحدث من قبل، مضيفا بأن ضمير الكاتب والمثقف والصحافة العربية لا يتحرك إزاء تقارير المنظمات العربية الموثقة حول التعذيب في السجون المحلية، ولكنه تحرك بسرعة عندما كان الطرف مرتكب التعذيب أجنبيا كما حدث في أبو غريب، رغم أن تقارير المنظمات العربية تؤكد أن التعذيب سياسة ممنهجة في مختلف البلدان العربية.

من اليمين: د. سوزان فياض، حافظ أبو سعدة، اللواء فؤاد علام، بهي الدين حسن، د. سمير فياض، محمد زارع

وذهب أبو سعدة إلى أنه ومع وجود تحالف دولي لمحاربة الإرهاب فإن هناك تحالفا مماثلا لممارسة التعذيب يتمثل في قيام الولايات المتحدة بالقبض على المواطنين العرب في المهجر وترحيلهم إلى بلدانهم للحصول على المعلومات منهم بالطريقة التي تراها حكوماتهم.

أرجع أبو سعدة انتشار التعذيب في مصر إلى عدة أسباب في مقدمتها: القصور التشريعي في تعريف جريمة التعذيب وإفلات مرتكبيها من العقاب مضيفاً إلى ذلك معضلة إثبات تلك الجريمة حيث لا تعترف المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إلا بجريمة التعذيب التي تجري بهدف الحصول على اعترافات ولذلك فإنه وطوال العشرين عاما الماضية -والإحصاء لأبو سعدة- لم تكن هناك سوى قضية واحدة عام ١٩٨٦ التي حوكم فيها ٢٥ ضابطا بتهمة التعذيب ثم بدأ بعد عام ٢٠٠٠ إحالة الضباط المتهمين بالتعذيب إلي القضاء، إلا أن الأحكام لا تتعدى ستة أشهر أو سنة حبساً مع وقف التنفيذ.

دعا أبو سعدة إلى تعديل التعريف التشريعي لجريمة التعذيب بحيث يشمل التجريم مرتكب التعذيب ومن يوافق عليه ومن يقع في محيط سلطاته هذا الفعل، مشيرا إلى أن قانون الإجراءات الجنائية يجعل تحريك الدعاوى في قضايا التعذيب من اختصاص النائب العام، بما يؤدي الى التغطية على معظم حالات التعذيب وإحالة عدد قليل منها إلى القضاء.

٧٠ لون

واعتبر زارع مدير جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء أن هناك تشابها بالفعل بين ما يجري في السجون المصرية وما يجري في سجن أبو غريب العراقي، مشيرا إلى دراسة أجرتها الجمعية على ١١٢٤ شخصا تعرضوا للتعذيب كشفت عن أنهم تعرضوا لـ ٧٠ لونا من ألوان التعذيب، شملت الضرب والجلد والركل والصعق بالكهرباء والإيذاء الجنسي ومنع الأكل والشرب وإطفاء السجائر في أجساد المسجونين وكيهم بالنار.

أشار زارع إلى أن التعذيب في مصر موجود قبل أبو غريب مبديا أسفه لكون الصحافة المصرية لا تعلن عنه بشكل واضح، مضيفا أن وقائع التعذيب في قضية الإخوان المسلمين الأخيرة أظهرت أن الضباط أمروا بتعذيب بعض المتهمين على طريقة "أبو غريب".

ولفت زارع النظر إلى أن الحكومة تعمد أحيانا إلى تحريك دعاوى التعذيب ضد الضباط المتهمين قبل وقت كاف من تقديم مصر تقريرها للأمم المتحدة. وما إن تنتهي الأمم المتحدة من مناقشة التقرير، فإن أحكاما بالبراءة تصدر لصالح الضباط المتهمين بممارسة التعذيب.

وقال زارع إن هناك عشرة سجون في مصر خارج نطاق القانون، مؤكدا أن ما يجري في مصر أسوأ بمراحل مما حصل في أبو غريب مع الفارق بأن ما جرى في أبو غريب تم بأيدي المحتل وأن الأمريكيين بدأوا محاكمة ضباطهم المتهمين بالتعذيب.

آثار مدمرة

وتحدثت الدكتورة سوزان فياض من مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، فأشارت إلى الصعوبة التي يلاقيها العاملون بالمركز في إقناع الضحايا بأي تفسير منطقي لأسباب التعذيب الذي تعرضوا له، خاصة أن كل الضحايا الذين أتوا للمركز لم يكونوا من عتاة المجرمين أو القتلة أو تجار المخدرات.

ولفتت إلى أن هناك إصابات جسدية يعاني منها ضحايا التعذيب بشكل أدى إلى تدمير مستقبلهم تماما مدللة من واقع الحالات التي استقبلها أطباء المركز وجود ٤٠ حالة قطع في الضفيرة العصبية للضحايا نتيجة التعليق بما يؤدي إلى أن يصبح الضحية مشلولا جسديا بجانب الإهانة النفسية العنيفة التي يتعرض لها الضحية وتؤدي إلى اهتزاز ثقته بنفسه وتحويله إلى شخص جبان، مشيرة إلى أن هذه الآثار تتضاعف عندما يكون الشخص بريئا. وأوضحت أن فرص تأهيل الضحايا نفسيا تتضاءل تماما عندما لا يجد الضحية وسيلة قانونية للاقتصاص ممن عذبه.

ولفتت د. سوزان إلى إجابة أحد هؤلاء الضحايا عن سؤال عما يريده بأنه يريد مسدسا لقتل الضابط الذي عذبه وقالت إن هذا هو أصل الإرهاب منتقدة قيام النائب العام بإغلاق ملفات عديدة في قضايا التعذيب، رغم كونها مثبتة وموثقة.

خصخصة التعذيب

وأكدت أن التعذيب له وظيفة سياسية وأنه أحد أشكال الحكم وأكثرها عنفا؛ لافتة إلى ارتفاع أسعار أجهزة التعذيب لهذا السبب، ولافتة أيضا إلى ما وصفته بـ "خصخصة التعذيب" بمعنى قيام الضباط أو الجنود بممارسات تعذيب لم تطلبها منهم الحكومة أو وزارة الداخلية، ولكنهم يقومون بها مجاملة لبعض الأشخاص. وانطلقت من ذلك للتعبير عن عدم تفاؤلها سواء بأحاديث الإصلاح أو بقدوم حكومة جديدة ودعت إلى تكاتف المعنيين والمهتمين من منظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والجمهور لوقف ظاهرة التعذيب.

وأكدت د. سوزان أنه كان يجب على المجلس القومي لحقوق الإنسان البدء بالمطالبة بإلغاء الطوارئ، مشيرة إلى أن الإصلاح لن يتحقق سوى بضغط داخلي لا تستطيع القيام به منظمات المجتمع المدني وحدها، أو أن يأتي بأوامر وضغوط من الخارج.

وانتقل الحديث إلى د. سمير فياض نائب رئيس تحرير حزب التجمع التقدمي الوحدوي والذي أشار إلى أن التعذيب في مصر يمارس من قبل ١٩٥٢ بكثير وأنه مستمر في مصر مرجعا ذلك إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتنظيمي والمؤسسي في مصر، بما يشكل حزمة كاملة يجب مواجهتها كاملة أيضا.

وقال فياض إن ضابط الشرطة يهيأ له بأنه فوق الآخرين وينظر بتعالٍ إلى الآخرين لافتا إلى أن الديمقراطية ليستً رهينة بكون الدولة نامية أو متقدمة وقال إن هناك دولا نامية بها قدر كبير من الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان كما هو الحال في الهند.

وأشار إلى أن شرارة التغيير تبدأ دائما من الخارج، لكنها تعتمد على أساس واقع موجود في الداخل وتمازج بينه وبين الخارج ويظل - التمازج- جدليا ومعلقا لا يمكن حسمه أو نكرانه.

أساليب التحقيق

وذكر فياض عددا من المطالب التي يجب الأخذ بها لتحسين الأوضاع في مصر والقضاء على ظاهرة التعذيب وفي مقدمتها إتاحة زيارة المتهم من جانب أسرته بشكل دائم وأن تصله نشرات تعرفه بحقوقه والمعاملة الواجبة له وكيفية الإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات تقع في حقه إلى جانب الاستعانة بالطب النفسي في الكشف عن الجاني والضحية معا في جريمة التعذيب والعمل على تأهيل ضحايا التعذيب ومساعدتهم في ملاحقة من قاموا بتعذيبهم.

أضاف فياض أنه يجب أن تكون هناك جهات متعددة ومنتشرة على مستوى مصر لتقوم بكتابة التقارير عن أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز وفتح باب الشكاوى على مصراعيه أمام المواطنين وتوثيق حالات التعذيب طبيا وإعلاميا وقانونيا إلى جانب المطالبة بإخضاع السجون للمتابعة الدورية والمستقلة.

دعا فياض أيضا إلى تطوير أساليب التحقيق بعيدا عن أساليب التعذيب والإكراه المعنوي والبدني وكذلك الفصل بين جهاز الشرطة والحزب الحاكم وإنهاء العمل بالقوانين الاستثنائية. وأن تقوم منظمات المجتمع المدني بتمكين ومساعدة الفقراء على متابعة إجراءات التقاضي ضد معذبيهم وتغليظ العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة. وطالب فياض بإصلاح جهاز الشرطة والأمن الداخلي ضمن إصلاح أجهزة الدولة والتفتيش على وسائل التعذيب.

سلبيات

وبدا اللواء فؤاد علام مساعد وزير الداخلية السابق متخذا موقفا دفاعيا، فأشار إلى أن هذه المداخلات توحي وكأن المجتمع قد انهار في حين أن مصر بخير وأنه قد تكون هناك سلبيات موجودة في كثير من أجهزة ومؤسسات الدولة، وكشف علام عن اتصال أجراه معه الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان ودعاه فيه إلى التعاون مع المجلس بإعداد مذكرة حول إلغاء حالة الطوارئ وقدمت وجهة نظري في هذا الشأن الرافضة للعمل بالطوارئ، باعتبار أن القوانين العادية الأخرى كافية.

وأبدى علام تحفظه على تصوير البعض لجريمة التعذيب على أنها نهج للدولة. لكنه لم ينكر وجود انحرافات وجرائم تعذيب تقع في مصر.

واعتبر علام أن مصر هي الدولة الوحيدة في العالم التي ينص قانونها على عدم سقوط جريمة التعذيب بالتقادم!!. وأكد أنه يدين التعذيب ولا يدافع عنه مطالبا بالبحث عن الحقيقة الكاملة فيما يختص بأعداد المعتقلين في مصر، نافيا ما تتداوله تقارير منظمات حقوق الإنسان حول هذه الأعداد. ومشيرا إلى أن أكبر عدد تم اعتقاله في مصر كان بعد مقتل الرئيس السابق أنور السادات وبلغا ٣٦٥٠ معتقلا.

ودعا علام المؤسسات المهتمة بموضوع التعذيب إلى الأخذ بوجهتي نظر طرفي القضية وهما الشاكي والجاني، مشيرا إلى أن هناك وسائل عديدة يمكن الوصول بها إلى رأي الطرف الآخر وهو الجاني دون أن يذكر واحدة من هذه الوسائل، وذكر اللواء علام أن نسبة جرائم التعذيب لا تصل إلى أكثر من نصف في الـ ١٠ آلاف من ملايين القضايا والجرائم في مصر.

كما تحفظ اللواء علام على القول بإغلاق النائب العام لملفات قضايا التعذيب وقال إن الذي يحرك الدعوى في هذه القضايا هو النائب العام، وأنه كونه أصدر قرارا بالحفظ لسبب أو لآخر فهذا لا يعني ـــ في رأي اللواء علام- أن هذا أمر منهجي من قبل النائب العام، ومشيرا إلى أنه في عام ٢٠٠٢ صدر ٢٢ حكما في قضايا تعذيب وفي عام ٢٠٠٣ صدر ١٨ حكما في قضايا تعذيب أخرى.

أكد اللواء علام أن مصر بالفعل بحاجة إلى إصلاح سياسي في مجالات توسيع مساحة

العمل الديمقراطي ومشاركة الرأي الآخر، كما أكد أن أحداث ١١ سبتمبر هدمت الحريات في الولايات المتحدة، وأن كل القوانين الأمريكية التي صدرت في أعقابها كانت بوليسية ولا يوجد لها مثيل في المنطقة العربية.

وذهب علام إلى أن الذي كشف أحداث سجن أبو غريب كان الصليب الأحمر وليس الولايات المتحدة.

وعقب بهي الدين حسن مبديا اختلافه مع النقطة الأخيرة في حديث علام وذكر بهي أن الصليب الأحمر وعلى العكس مما ذكره اللواء علام كان ملاما لالتزامه بالتقاليد والاعتبارات التي تمنعه من إعلان ما تجمع لديه من معلومات عن جرائم سجن أبو غريب، مشيرا إلى استمرار أساليب مماثلة لما حدث في أبو غريب بالسجون المصرية تباهيا بما جرى في أبو غريب.

وحول القول إن التعذيب هو ممارسات أفراد قال بهي إن استيراد أجهزة التعذيب من الخارج لا يمكن أن يقوم به أفراد وإنما تقوم به هيئات ومؤسسات. وأكد بهي أن الوصول إلى الحقيقة كاملة فيما يتعلق بالمعتقلين والتعذيب يستدعي تعاون السلطات مع منظمات حقوق الإنسان، لكن المؤسف أن السلطات لا ترد على الشكاوى التي تصلها من هذه المنظمات، بل إنها أيضا تتجاهل الرد على الشكاوى المحولة إليها حتى من قبل المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومشيرا كذلك إلى أن الحكومة عمليا لا تتجاوب في الرد إلا على المنظمات الأجنبية لافتا النظر إلى ردود الداخلية على ما أوردته بعض تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية من معلومات عندما تبنت الووتش الأمريكية هذه المعلومات في تقاريرها متسائلا بسخرية هل المطلوب أن يتغير اسم المجلس القومي ليصبح المجلس الأمريكي لحقوق الإنسان حتى ترد عليه الحكومة!!

ودعت المستشارة سامية المتيم نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية إلى البحث في كافة جوانب أسباب وجود ظاهرة التعذيب بمصر فيما أشار كل من محمد زارع وحافظ أبو سعدة إلى أن عدد المعتقلين في مصر يزيد على ١٦ ألف معتقل.

وعاد اللواء فؤاد علام للتأكيد على أنه لا ينكر وجود جرائم تعذيب، لكنه يرى أنه ليس منهجيا وليس ظاهرة ولا يجب المبالغة بشأنه. واعترف علام بأن أكبر أسباب وجود التعذيب هو وجود الاستثناءات الخطيرة في ضوابط القبول بكلية الشرطة وتجاوز ما هو موجود من هذه الضوابط.

لا تتزعجوا

الأمريكان لن يتفوقوا علينا في فنون التعذيب!!

ربما يعبر هذا العنوان عن لسان حال جلادي التعذيب في مصر الذين يبدو أن وقائع التعذيب المشينة في سجن أبو غريب على أيدي القوات الأمريكية قد أدخلتهم في حمى المنافسة وإثبات الجدارة، وربما يشجع على ذلك بشكل خاص أن قرون استشعار الإعلام والرأي العام في مصر تركز كل حواسها الآن على الممارسات الأمريكية، بل والأرجح أن أقساما من الرأي العام لا يروق لها أن تسلط الأضواء على آية جرائم أخرى تحرف الانتباه عن الجرائم الأمريكية.

كما أنه من الأرجح أن تورط الجنود الأمريكيين في الممارسات المشينة في أبو غريب، ربما أعطى انطباعا قويا لدى جلادي التعذيب والمتسترين عليهم في مصر بأن المناخ الدولي بات أكثر ملائمة للصمت على تلك النوعية من الجرائم. ومن ثم لا ينبغي أن ندهش كثيرا عندما يلجأ بعض ضباط أمن الدولة لإعطاء الأوامر بممارسة التعذيب على طريقة "أبو غريب"، مثلما حدث مع عدد من المتهمين المحبوسين احتياطيا على ذمة قضية تنظيم الإخوان المسلمين.

وتفيد المعلومات التي وثقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن تعرض سبعة من المتهمين في هذه القضية للتعذيب من بعد اقتيادهم إلى مقر مباحث أمن الدولة فرع مدينة نصر، وأثناء عرض المتهمين على نيابة أمن الدولة العليا أثبتوا أمامها وقائع التعذيب التي تعرضوا لها.

وقد شملت ممارسات التعذيب التي سجلها المتهمون خلال التحقيق معهم:

١- نزع ملابسهم عنهم بالكامل وظلوا على هذا الوضع المهين طوال الفترة الممتدة من ٣-١٠ / ٢٠٠٤/ ٦ .

٢- تكبيل أيديهم من المعصم في الوضع خلف الظهر كما تم وضع عصابات صوفية سميكة على أعينهم لحجب الرؤية.

كما أفادوا بأنهم ظلوا في وضع التكبيل من المعاصم طوال فترة الاحتجاز و التعذيب مما أعاقهم عن الكثير من العمليات الحيوية اليومية اللازمة للإنسان كقضاء الحاجة أو الاستحمام فضلاً عن صعوبة النوم في هذا الوضع.

٣- الصعق الكهربائي في مختلف أنحاء الجسد على النحو التالي:

- الوضع "إستاكوزا" وفيه يتم توصيل الأسلاك في أطراف أصابع القدمين وفي الرأس مما يتسبب في مرور التيار الكهربائي في الجسد دورة كاملة.
- الوضع "أبو غريب" وفيه يتم توصيل التيار الكهربائي في كل من الأعضاء التناسلية وحلمتي الصدر للمعذبين.

٤- التعليق من الذراعين و القدمين على ماسورة حديدية في وضع يسمى "الشواية".

٥- التهديد بإحضار الزوجات والإناث من الأبناء وتعريضهم للإيذاء الجنسي على أيدي ضباط مباحث أمن الدولة ومعاونيهم.

هذا فضلاً عن الضرب بالأيدي والركل بالأرجل في سائر أنحاء الجسم والصفع المتواصل على مؤخرة الرأس و الرقبة والخدين لمنع المعذبين من التفكير والإجابة بشكل مرتب أو منظم.

وقد نجم عن هذه الأساليب التعذيبية إصابة البعض منهم بالإصابات التالية :

محمد إسماعيل سعد: يعاني من تبول لا إرادي نتيجة صعقه بالكهرباء في عضوه الذكري لفترات طويلة. هذا فضلاً عن أن المذكور يعاني من ربو شعبي ويحتاج دائماً لوجود البخاخة الطبية في متناول يديه وهو ما منع منه وعندما أصيب بنوبة سعال حادة قام الضباط بإفراغها في الهواء بالقرب من وجهه وسط ضحكاتهم المستهزئة بمحاولته المستميتة لاستنشاق أكبر قدر من العقار من الهواء وذلك على حد ما جاء بأقواله.

مصطفى طاهر الغنيمى: أصيب بكسر في يده مع عدم مقدرته على الوقوف لمعاناته من اختلال فى التوازن نجم عن الصفع المتواصل على الأذن.

محمود زين العابدين : أصيب بكسر في الذراع الأيمن.

خالد عيد الشامى: مصاب بكسر في الضلوع.

وقد سجل محامو المنظمة الذين حضروا التحقيق الكثير من أوجه العنت والتعسف مع المتهمين مثل: رفض السيد رئيس النيابة مناظرة إصابات المتهم/ محمد إسماعيل سعد. وأشاروا كذلك إلى تواجد ضباط أمن الدولة بمبنى النيابة بالمخالفة للقانون.

الملف

من بعد قمة تونس .. هل يمكن الإصلاح من الداخل؟

إعداد
محي الدين سعيد معتز الفجيري
عصام الدين محمد حسن

أظهرت مقررات القمة العربية التي عقدت في تونس بعد طول انتظار عجز النظام العربي الرسمي عن الارتقاء بتطلعات الشعوب من أجل الإصلاح، ولتضع المجتمع المدني والتيارات السياسية في العالم العربي مجددا أمام تحد الإصلاح من الداخل، وأمام إمكانات وفرص التأثير على المبادرات الدولية للإصلاح، بحيث تصب في خدمة مصالح وتطلعات وتضحيات الشعوب في عالمنا العربي.

وعلى صفحات هذا الملف نناقش نتائج قمة تونس وعددا من الفعاليات الحقوقية التي انخرط فيها مركز القاهرة وأطراف عديدة داخل حركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني من أجل دفع الجهود نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي.

سؤال صالون ابن رشد

هل يبارك النظام العربي ضغوط الخارج؟!

أكد عدد من المثقفين والنشطاء فشل القمة العربية التي عقدت بتونس مؤخرا في تقديم رؤية عربية للإصلاح واكتفاء القمة باعتماد عبارات إنشائية فيما يتعلق بهذه القضية في محاولة جديدة لاستيعاب الضغوط الخارجية باسم الإصلاح، والتحايل على مطالب الإصلاح من الداخل.

جاء ذلك ردا على تساؤل طرحه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ندوة عقدها في إطار صالون بن رشد في السادس والعشرين من مايو تحت عنوان "بعد قمة الإصلاح.. هل تبارك القمة العربية الإصلاح من الخارج"؟.

بدأها بهي الدين حسن مدير المركز بالإشارة إلى ما سبق قمة تونس بشهور من طرح مبادرات دولية متعددة أهمها مبادرة الشرق الأوسط الكبير والمبادرة الأوروبية، ومواجهة أغلبية الحكومات العربية لهذه المبادرات بالرفض وبزعم أن أي مبادرة للإصلاح يجب أن تأتي من داخل الوطن العربي.

وقال بهي إنه يجب تقييم مخرجات قمة تونس وفي نفس الوقت تأمل واقع الحال في العالم العربي خلال الخمسة شهور الأخيرة التي تحوّل الحديث عن الإصلاح فيها إلى حديث شبه يومي مشيرا إلى أن هناك تساؤلات تطرح نفسها حول مدى تجاوب القمة مع الطموحات العربية نحو الإصلاح وترجمة هذه الطموحات إلى مبادرة أو خطة عملية للإصلاح.

أجندة جديدة

بدأ الدكتور جمال عبد الجواد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حديثه بالإشارة إلى وجود دعوات داخلية عربية للإصلاح منذ منتصف الثمانينيات حين تكونت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وتم طرح فكرة الديمقراطية كمخرج لواقع العالم العربي المأزوم، مشيرا إلى أنه في الواقع الموضوعي كانت خطوات الإصلاح في العالم بطيئة في معظم الأحيان وشكلية في أغلبها ومتراجعة في بقية الأحيان.

استطرد عبد الجواد، مشيرا إلى تكون أجندة جديدة للعالم في نهاية الثمانينيات ومع نهاية الحرب الباردة حيث بدأت تظهر قضايا وإشكاليات جديدة تفرض نفسها كالإرهاب والأصولية والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات.

ولاحظ عبد الجواد أن الاتحاد الأوروبي كان أول من انتبه لعلاقة هذه القضايا بالأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي أن وجود الفقر والتخلف والاستبداد يؤدي إلى الهجرة غير الشرعية لمواطني هذه المنطقة وأن هذه الهجرات تأتي بالمشاكل على المناطق التي يقصدها المهاجرون وفي مقدمتها الدول الأوروبية بما أدى -حسب عبد الجواد- إلى أن تتحو بعض النظم في هذه الدول نحو الاتجاهات اليمينية المتطرفة الفاشية والتي كان أول ما تتغذى به هو وجود الأجانب في هذه الدول.

جمال عبد الجواد: طرح قضايا الإصلاح في القمة يشكل تحولا نوعيا، حتى لو كان بهدف المراوغة!!

وأضاف عبد الجواد: أن الدول الأوروبية سعت لمساعدة دول جنوب المتوسط لتكون أقل طردا للبشر وأكثر جاذبية لأهلها وبرز في هذا السياق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، مشيرا إلى أن هذه الشراكة تضمنت عددا من القضايا وفي مقدمتها الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

وأشار د. جمال عبد الجواد إلى أنه بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ انتبهت الولايات المتحدة إلى خطورة الأوضاع في المنطقة العربية وبدأت الضغوط على المنطقة والتي وصلت ذروتها بإسقاط النظام العراقي.

المراوغة

ورأى عبد الجواد أن قضية الإصلاح أصبح عليها إجماع من جانب القوى الدولية الرئيسية مع بعض الاختلافات فيما بينها، حيث يربط الأوروبيون بين الإصلاح وحل الصراع العربي-الإسرائيلي، في حين أن الأمريكيين لا يوافقون على هذا الربط، مشيرا إلى أن الحكومات العربية أدركت أن الموضوع لم يعد يحتمل المقاومة أو المراوغة بالطريقة القديمة. وأعرب عن اعتقاده بأن الاتجاهات الواقعية لدى البلاد العربية تقوم على الاستعداد لما يمكن تسميته بالتعامل مع هذه الضغوط وعدم الاستعداد لخوض مواجهة معها لآخر مدى.

وأضاف عبد الجواد أنه حتى لو كانت مناقشة قضايا الإصلاح في قمة تونس بهدف المراوغة، فإن هذا في حد ذاته يشكل تحولا نوعيا مهما في عمل الجامعة العربية.

وأكد عبد الجواد على أن قضايا الإصلاح الداخلي أصبحت مطروحة على مؤسسات النظام العربي وأنها تحركت بالفعل في هذا الاتجاه واعتبر أن الحديث عن الإصلاح في الأوراق الصادرة عن قمة تونس يعد بمثابة إعلان النوايا لتحقيق بعض الإصلاحات غير المفصلة، لكنه أشار إلى أن ما صدر عن القمة لا يرتب أي نوع من الالتزام على الحكومات، وهو ما يمكن تفسيره بأنه اتجاه للمراوغة وامتصاص الضغوط الخارجية.

ولاحظ عبد الجواد أن الحديث عن الإصلاح قد جاء موزعا في عدد من وثائق القمة، بل وتداخل مع قضايا أخرى بما يعكس ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال المشروطية وكأن القمة ـــ والكلام لعبد الجواد- تسعى لمبادلة الإصلاح بحل الصراعات الرئيسية في المنطقة.

وأكد عبد الجواد على أنه لم يعد ممكنا لأي من النظم العربية تجاهل دعاوى الإصلاح والضغوط من أجله، سواء من الخارج أو من الداخل، ومع ذلك فإن الإصلاح لن يتحقق إلا إذا ظهرت قوة تتبناه، سواء كانت هذه القوة في الحكم أو في المعارضة وقال إن الضغوط الخارجية لن تحدث الإصلاح ما لم يكن هناك وسيط محلي يحمل هذه الدعوة؛ معتبرا أن الحكومات هي الأكثر قدرة على التعاطي مع هذه الطاوى الإصلاحية.

أشار عبد الجواد إلى أن هناك دولا عربية، بدأت بالفعل في خطوات الإصلاح قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأن هذه الدول تستطيع الآن أن تستفيد من التوافق بين أجندتها الداخلية والأجندة الخارجية لتحسين وضعها في النظام الإقليمي العربي. وذكر من هذه الدول المغرب والجزائر والأردن. وقال إن تصنيف الدول العربية مستقبلا لن يكون بين دول كبرى وصغرى، ولكن سيكون ما بين دول هي الأسرع في الاتجاه إلى الإصلاح ودول تقاوم الإصلاح أو مترددة بشأنه.

وأشار إلى أن مجموعة المغرب العربي تقع في فئة الإصلاحيين وستحاول تقديم نفسها كتكتل له مواقف محددة في حين أن مصر تأتي في مقدمة الدول المترددة بشأن الإصلاح والتي تتحدث عنه كثيرا ولا تعرف كيف تحققه. أما سوريا -والكلام لعبد الجواد- فهي مثال للدول التي تقاوم الإصلاح وتربطه بقضايا تتعلق بأمنها القومي وباستمرار نظامها السياسي.

مفترق طرق

أما الكاتب الصحفي أسامة سرايا رئيس تحرير مجلة "الأهرام العربي" فقد ذهب إلى وجود بوادر للتحول والتغيير في العالم العربي من قبل قمة تونس تمثلت في مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان ـــ الذي تم إقراره بالقمة- وقال إن هذا يمثل تطورا مهما، حيث تضمن الميثاق حصرا كاملا للحقوق التي يجب الاهتمام بها والقضايا السياسية الحاكمة لقضايا حقوق الإنسان.

أضاف سرايا أن النظام العربي يمر بمرحلة هشة فإما أن يتقدم أو أن ينهار، مشيرا إلى أنه عندما تم الاتفاق على دورية القمة العربية بدا كما لو أن هناك رغبة عربية في إقامة كيان موحد، ثم جاءت قمة بيروت وظهر فيها التنافس ولم تحضرها دولة كمصر، ثم جاءت قمة تونس وذهب إليها الكثيرون مترددين في أن يكملوها للنهاية -وكان من بين هؤلاء مصر- وبدا كأن هناك إحساساً لدى البعض بأن كيان الجامعة العربية ليس لازما له، كما ظهر أن هناك اتفاقيات ومنظمات دولية أكثر تأثيرا في العالم العربي من منظمة الجامعة العربية.

وأشار سرايا إلى أن البعد الخارجي لا يمكن إنكاره وأن المطرقة الخارجية قوية في قضايا الإصلاح ومرتبطة بقضايا الإرهاب.

ولفت سرايا إلى أن قمة تونس ناقشت - ولأول مرة في قمة عربية- قضايا غسيل الأموال المهربة والمخدرات، بما يعني أن النظام العربي يسعى لتبرئة نفسه بشكل سريع من القضايا المرتبطة بالإرهاب.

ولاحظ سرايا أن شخصية الأمين العام الحالي للجامعة العربية السيد عمرو موسى كان لها تأثيرها في صياغة هذه الموضوعات لافتا إلى أنه ولأول مرة يتكلم أمين عام للجامعة العربية بهذه اللغة القوية -التي تكلم بها موسى- أمام زعماء الدول العربية، مشيرا إلى أن موسى استطاع إدارة معركة ناجحة لتحويل منصب الأمين العام للجامعة إلى منصب سياسي له شخصية اعتبارية.

ولفت سرايا إلى الدعم المصري للأمين العام للجامعة وقال إن موقف مصر بعد تأجيل قمة تونس في المرة الأولى كان بمثابة شبكة إنقاذ للحفاظ على النظام العربي في حده الأدنى وقال سرايا إن الرئيس مبارك لو لم يحصل على دعم السعودية والبحرين لما استطاع أن يمارس ضغوطا على تونس لإعادة عقد القمة.

ووجه سرايا انتقادات إلى وزير الخارجية المصري أحمد ماهر، مشيرا إلى عدم تعاونه مع الأمين العام للجامعة، بل والتنافس بينهما بما كان له تأثيره في إضعاف الموقف المصري في القمة وعدم الأخذ في الاعتبار بالمقترحات التي تقدم بها الرئيس مبارك.

وحذر سرايا من أنه ما لم يتم تفعيل النظام السياسي المصري بأدوات جديدة وأساليب مختلفة فإن كفاءة مصر السياسية ستكون محل جدل كبير.

ودعا سرايا الإدارة المصرية إلى التنبه لهذه المخاطر وأخذها بعين الاعتبار ـــ مؤكدا على ضرورة الحفاظ على أن يكون التغيير في مصر سلميا وأن تتم الاستفادة من جميع الطاقات في مصر بروح جيدة ومتسامحة، ودعا سرايا المثقفين المصريين في نفس الوقت إلى أن يكونوا أمناء مع ضمير الوطن وألا يبيعوا أنفسهم لقوى داخلية أو خارجية وأن يقفوا مع المجتمع المصري ومع مبادرات إصلاحه حتى لو لم تكن تلبي مصالحهم.

وعاب سرايا على المثقفين المصريين أنهم لم يدفعوا المبادرات التي أطلقها الرئيس الراحل أنور السادات وقال إن الذي ساعد على التردد في الإصلاح والوصول إلى هذا الركود هو أن

حسنين كروم: الأحزاب السياسية في مصر غير قادرة على التغيير أو ربما لا ترغب فيه!

فريد زهران: القمة لا تبارك أي إصلاح سواء من الخارج أو الداخل

القوى الفاعلة في المجتمع المصري كانت دائما مترددة، مطالبا بالاستفادة من تجربة المجتمع التركي وقال نحن قادرون على أن نكون أسرع منهم ولدينا كفاءة لاستيعاب كل القوى السياسية والتغيير الاقتصادي السريع.

خطوط حمراء

وبدأ حسنين كروم مدير مكتب جريدة القدس العربي بالقاهرة حديثه بالتساؤل عن ضمانة تحقيق ما اتفق عليه في هذه القمة أو غيرها من القمم العربية، وعبر عن عدم تفاؤله إزاء قرارات قمة تونس لافتا إلى أن كلمة الديمقراطية لم ترد سوى مرة واحدة في وثائق القمة، بينما تم الإكثار من كلمات التطوير والتحديث، بما يعني -في رأيه- أنه لا توجد جدية لتنفيذ مقررات القمة لأن التحديث والتطوير يمكن أن يقوم بهما أي نظام حكم.

وأشار إلى أن الإصلاح الحقيقي هو قضية مصرية بحتة ومطروحة منذ العودة للتعددية الحزبية في السبعينيات ودعا إلى الفصل تماما بين الإصلاح في مصر وبين المطالب الأمريكية.

وحذر من أن الحكومة قد تدفع بالقوى السياسية، المشروعة أو غير المشروعة لتعبئة الشارع لرفض الإصلاح بالترويج لأنه قادم من أمريكا مطالبا بالتأكيد على أن الإصلاح هو قضية مصرية خالصة معبرا عن أسفه لقيام عناصر في النظام المصري بتحريض الأمريكيين على قوى داخلية بالتخويف من أنه لو طبقت الديمقراطية فستأتي إما بالإخوان المسلمين أو بالناصريين المعادين لأمريكا، مشيرا إلى ظهور هذه النغمة قبل طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير وبعد انتخابات نقابة الصحفيين المصريين التي تم تقديمها على أنها "بروفة" لما يمكن أن يحدث في مصر.

وأضاف كروم أن كل القوى والأحزاب السياسية قدمت برامجها للإصلاح وينبغي على الحكومة التفاعل معها، مشيرا إلى أن الحوار الذي أداره الحزب الحاكم مع المعارضة تم في ظل خطوط حمراء.

قبلة الحياة

أما فريد زهران الناشط بلجان دعم الانتفاضة ومدير مركز المحروسة للنشر والتوثيق فقد وصف قمة تونس بأنها كانت بمثابة "قبلة الحياة" للنظام العربي الذي كاد يسقط في أعقاب الإعلان عن تأجيل القمة.

واعتبر زهران أن القمة العربية بتونس لم تبارك أي إصلاح، سواء من الخارج أو من الداخل، وأن نتائجها ليست سوى جمل إنشائية وأفكار غامضة وعامة.

وأشار زهران إلى أن الضغوط الخارجية تنقسم لقسمين الأول حسن النية وهو الذي يرى أن المنطقة تحتاج للتنمية لوقف خطر الإرهاب. أما الثاني فهو غير حسن النية، وأتي على رأس هذا القسم أركان الإدارة الأمريكية الحالية وهم مجرمو حرب يمارسون الضغوط على أسس استعمارية. وقال زهران إن هؤلاء يعالجون الإرهاب بإرهاب الإرهابيين. كما حدث في أفغانستان، وليس لديهم ما يمنع من عقد الصفقات مع الأنظمة لتنفيذ مصالحهم.

وتناول زهران الضغوط الداخلية لتحقيق الإصلاح فقال إن المجتمع المصري يواجه انفراط عقد فئاته الاجتماعية ويواجه مشاكل اجتماعية وسياسية. ويخلص زهران من ذلك إلى أن الضغوط الداخلية غير كافية والضغوط الخارجية مشبوهة.

وذكر زهران أن هناك ٥ دول عربية في حالة حرب أهلية و٨ دول عربية ملكية وراثية حاكمة و٥ دول جمهورية ملكية و٤ دول تحت الاحتلال و١٠ دول بها قواعد عسكرية أمريكية.

وفي تعقيبه أضاف بهي الدين حسن إلى هذه الإحصائية وجود ٨ دول عربية أعضاء فيما يسمى بنادي المنتسبين لحلف الأطلنطي و٧ دول عربية وقعت على اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة يتم بمقتضاها حماية الجنود الأمريكيين من تقديمهم للمحاكمة الجنائية الدولية في حال ارتكابهم جرائم حرب.

وعاد أسامة سرايا للحديث فأكد أن مصر بما تملكه من عقول ووعي وتراث تاريخي ومؤسسات تستطيع أن تدير عملية الإصلاح مؤكدا على ضرورة تأهيل مصر لذلك بالبدء بالمؤسسات الحقيقية وتحرير النظام الاقتصادي والسياسي، متهما المثقفين المصريين بأنهم أول من وقف ضد التغيير.

وعبر حسنين كروم عن اعتقاده بقدرة الأمة العربية على التوحد، معبرا أيضا عن تخوفه من حدوث اضطرابات دموية في مصر في عملية التغيير. وقال إن الأحزاب والقوى السياسية أصبحت لا قيمة لها مستثنيا من ذلك جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عنها الشرعية. وقال إن هذا من بواعث الاضطراب في الحياة السياسية، أما الأحزاب فهي إما غير قادرة أو غير راغبة في التغيير، مشيرا إلى تداخل المصالح بين المعارضة والحكم.

وقال فريد زهران إن هناك تحديات في العالم تفرض على قوى الشر والفاشية أن تتراجع لأن اللعب بالنار ستمتد آثار حرائقه في كل مكان.

ورأى الدكتور جمال عبد الجواد أن طبيعة الضغوط الخارجية تحتاج إلى التعامل معها بطريقة مركبة، مشيرا إلى أن الخارج له مصالح مباشرة جدا تتعلق بالاقتصاد والأمن، ويدرك الخارج أيضا أنه طالما استمرت أوضاع اقتصادية وسياسية معينة فإن الأمن يظل مهددا. وقال إن هناك أولويات لمصالح واهتمامات الغرب تبدأ بالنفط ومواجهة الإرهاب، ثم الإصلاح والديمقراطية، مشيرا إلى أن الضغوط الخارجية أجبرت حكومات ظلت سنوات طويلة جدا لا تبالي بالإصلاح أن تتكلم في الموضوع متسائلا عن إمكانية أن تستفيد قوى الإصلاح المحلية من هذا الظرف، لخلق واقع محلي موات للإصلاح، مشيرا إلى أن الحالة العراقية مرشحة للتكرار في بلاد عربية كثيرة!

من اليمين: فريد زهران، د. جمال عبد الجواد، بهي الدين حسن، أسامة سرايا، حسنين كروم

أسامة سرايا: المثقفون المصريون وقفوا ضد التغيير ولم يدعموا مبادرات السادات للإصلاح

٣٤ منظمة في ١٤ دولة عربية تعلن:

القمة العربية تصوّت لصالح خطة الإصلاح من الخارج وتطالب المجتمع المدني بتحمل مسئولياته

أعربت ٣٤ منظمة غير حكومية في ١٤ دولة عربية عن أسفها لخروج القمة العربية بنتائج هزيلة تجاه قضايا العالم العربي، وعلى رأسها قضية الإصلاح السياسي، وأكدت المنظمات على أن هذه النتائج لم ترق إلى المطالب التي تنادي بها فعاليات المجتمع المدني في العالم العربي بشأن الإصلاح الداخلي والإقليمي، وخاصة مبادرة "الاستقلال الثاني" التي صدرت عن المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية، -الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في بيروت مارس الماضي بمشاركة ٥٢ منظمة غير حكومية- بل وتتعارض مع وعود الحكومات العربية التي قطعتها على نفسها قبل القمة. مشيرة إلى أن هذا التخاذل واستمرار قمع الحكومات العربية للمصلحين يشكل ذريعة لممارسة الضغوط الخارجية ويمنح المشروعية لمبادرات الإصلاح الخارجية.

جاء ذلك عبر بيان مشترك لهذه المنظمات بادر بإعداد صياغته مركز القاهرة وصدر في السادس والعشرين من مايو. وأكد البيان أن القمة اكتفت بمجموعة بيانات إنشائية احتوت على نوايا ووعود دون خطط وسياسات والتزامات عملية للإصلاح الديمقراطي في إطار خطة زمنية. وأن الحكومات العربية تصر على المماطلة واستهلاك الوقت، بالربط بين تحقيق الإصلاح وحل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال في العراق، كما لو أن تحرير فلسطين والعراق يتطلب استمرار الفساد والتعذيب والاستبداد وتعطيل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في العالم العربي!. كما أن خيبة الأمل تزايدت مع إقرار ما يسمى بالميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل، بما فيه من نواقص شديدة وعدم احترام للمعايير الدولية الدنيا لحقوق الإنسان، بما يكرس تدني وضعية شعوب المنطقة مقارنة ببقية شعوب العالم. فالميثاق في الصورة الحالية لا يكفل آلية فعالة لمراقبة وحماية حقوق الإنسان في الدول العربية، ولا يضمن الحق في المشاركة السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة، والحق في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، ويقيّد الحق في الإضراب ويكرس الانتقاص من حقوق المرأة ويتجاهل وجود دور لمنظمات حقوق الإنسان!

أضاف أن ما يؤكد أن هدف هذه البيانات الإنشائية ليس الإصلاح، بل خداع الرأي العام العربي والمجتمع الدولي، هو ما جرى في عدد من الدول العربية أثناء إعداد مسودة هذه البيانات عن الإصلاح، حيث تصاعد في سوريا قمع المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي توجت أخيرا باعتقال المحامي أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان وغيره من النشطاء، وتقييد حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع، ومثلما حدث أخيرا في البحرين بتوقيف ٢٠ من دعاة الديمقراطية والتهديد بسحب ترخيص مركز البحرين لحقوق الإنسان، وفشل المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في التوصية برفع حالة الطوارئ بعد ضغوط حكومية مورست عليه، واعتقال دعاة الإصلاح في السعودية، ورفض الحكومة الجديدة في الجزائر رفع حالة الطوارئ والسماح بالتظاهر، ومحاولة الحكومة التونسية خنق الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بتجميد التمويل الوارد لها، وقمع مظاهرة تطالب بحرية الإعلام.

وفي الوقت الذي تتحدث فيه جامعة الدول العربية عن ضرورة الانفتاح على المجتمع المدني، رفضت الحكومة التونسية الطلب الذي كان قد تقدم به مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية موازٍ للقمة العربية، كما تم تجاهل المطلب الذي تقدم به المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية بحضور ممثلين عن المجتمع المدني بصفة مراقب في القمة العربية.

ولاحظ البيان في ذات السياق أن القمة تجاهلت أعمال القتل واسعة النطاق التي تجري في إقليم دارفور بالسودان، وما يرتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي وصلت إلى حد التطهير العرقي على أيدي الميليشيات المدعومة من الحكومة السودانية، وذلك على الرغم مما ورد في التقرير الصادر عن بعثة تقصي الحقائق الموفدة من الجامعة العربية، والذي يؤكد وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور من جانب الإدارة السودانية المحلية. وحذر البيان من أن عدم اضطلاع القمة بواجبها هنا يمكن أن يكون مبرراً إضافياً للتدخل الخارجي في دارفور. ورغم إدانة الحكومات العربية لممارسات قوات الاحتلال في العراق، وعلى وجه الخصوص ما ارتكب من جرائم تعذيب وحشية لسجناء عراقيين على أيدي القوات الأمريكية والبريطانية، فقد لفت البيان النظر إلى أن القمة لم تفتح ملف الاتفاقيات والترتيبات الثنائية التي عقدها ثلث أعضاء الجامعة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية الجنود الأمريكيين من الملاحقة القضائية، وتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية في حال ارتكابهم جرائم حرب، وهو ما يطعن في مصداقية أي وعود صدرت عن القمة العربية بزعم إنصاف شعب العراق وضحايا انتهاكات القوات الأمريكية.

وعلى نفس المنوال، ففي مواجهة تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وجرائم الحرب التي ارتكبت أخيرا في رفح في حق المدنيين الفلسطينيين، اكتفت القمة بإدانتها دون الالتزام بخطوات محددة للعمل على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير حماية دولية للفلسطينيين. وأكد البيان أن الاختبار الحقيقي لمدى جدية الحكومات العربية في دعم الشعب الفلسطيني يتجاوز التصريحات الصحفية والإنشائية الموجهة للاستهلاك المحلي -والتي لا يترتب عليها أي التزام- ويتمثل في تقديم مساعدات إنسانية للفلسطينيين والتخفيف من معاناتهم، واحترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ووقف ممارسات التمييز ضدهم، وتفعيل أدوات الضغط على الإدارة الأمريكية لوضع حد لتحيزها الصارخ لإسرائيل، ومحاولتها التملص من أن يكون عام ٢٠٠٥ موعداً لإعلان قيام الدولة الفلسطينية.

لقد فشلت القمة العربية فشلا ذريعا، حتى في محاولتها امتصاص ضغوط الرأي العام الداخلي والمجتمع الدولي من أجل الإصلاح، وتأكدت أن مهمة الإصلاح لن تبدأ ما لم تضطلع بها الشعوب العربية، وخاصة الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان وباقي مؤسسات المجتمع المدني دون المراهنة على الوعود الإنشائية للحكومات العربية.

نداء إلى القمة الأوروبية-الأمريكية بدبلن

نجاح أي مبادرة دولية مرهون بتلاقيها مع مقتضيات الإصلاح في العالم العربي

"أية مبادرة دولية للإصلاح في العالم العربي ينبغي أن تلبي الاحتياجات الحقيقية والملحة للمجتمعات العربية، وأن تستند إلى شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية والحكومات في كل بلد، وأن تكون مؤسسات هذه الشراكة قابلة للمحاسبة أمام شعوب العالم العربي ومسئولة أمام المجتمع الدولي". ذلك ما أكدته ثلاث منظمات هى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في بروكسل في الثالث والعشرين من يونيو في غضون انعقاد القمة الأوروبية الأمريكية بدبلن للبحث عن مقاربة مشتركة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط.

شارك في المؤتمر الصحفي كل من: ميشيل توبيانا نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وكمال جندوبي رئيس الشبكة الأورومتوسطية وبهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وأكد المتحدثون أن أي إطار جديد للشراكة من أجل الإصلاح يجب أن يقوم على التعامل المتكافئ مع المجتمع المدني، وعلى إنشاء آليات لرقابة عملية الإصلاح، ولقياس معدلات التقدم على طريق الإصلاح، على أن يضطلع فيها المجتمع المدني بدور رئيسي. وأوضح المتحدثون أن مقاربة المجتمع الدولي للإصلاح في العالم العربي ستفتقد لقوة الدفع الملائمة، ما لم يواكبها تحرك فعلي ملموس لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، والالتزام بإعلان الدولة الفلسطينية في ٢٠٠٥، وإتمام عملية نقل السلطة للعراقيين في موعدها.

وقيّم المتحدثون مبادرة قمة الثمانية، ونتائج اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي الأخير فيما يتصل بقضية الإصلاح، وأشار المتحدثون إلى أن أهمية المبادرات الدولية للإصلاح تنبع من أن أغلبية الحكومات العربية لا تكترث بدعاوى الإصلاح من الداخل، بل وتهمش وتقمع المطالبين بها، بينما تهتم بشدة بكل ما يأتيها من خارج المنطقة من أفكار ومبادرات. وأكد المتحدثون أن فرص التفاعل مع أية مبادرة دولية تستهدف تدعيم التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، تتعزز وفقا لمدى تلاقيها مع مقتضيات الإصلاح من داخل العالم العربي، الذي دفعت من أجله الشعوب والقوى الداعية للإصلاح من الداخل على مدى أكثر من قرن من الزمان ثمنا فادحا.

كما تناول المتحدثون المبادئ العامة لمبادرة "الاستقلال الثاني" للإصلاح في العالم العربي، الصادرة عن المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية، والذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في بيروت مارس الماضي، بالتعاون مع جمعية عدل للدفاع عن الحقوق والحريات والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، وبالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبمشاركة ٥٢ منظمة غير حكومية في ١٣ دولة عربية. وأكد المتحدثون أن هذه الوثيقة تشكل الإطار العريض لموقفهم فيما يتعلق بالمطالب الأساسية للإصلاح السياسي في العالم العربي.

وكانت المنظمات الثلاث الداعية للمؤتمر الصحفي قد عبرت عن موقفها هذا في بيان مشترك أكدت من خلاله كذلك أن التلويح الدائم باعتبارات الخصوصية الثقافية في مواجهة نداءات الإصلاح من الداخل والخارج، يمثل إساءة بالغة للثقافات العربية والإسلامية، ويقدمها للعالم باعتبارها ثقافات تقر التعذيب والفساد، وتتواطأ على تزييف إرادة الشعوب، وتأبى أن تخضع حكوماتها وأجهزتها التنفيذية للرقابة أو المساءلة والمحاسبة.

كما شددت المنظمات الثلاث على أن أية مبادرة دولية للإصلاح لن تجد نصيبها من التفاعل مع مبادرات الداخل ما لم تكن في إطار رؤية أشمل للمشكلات الكبرى في المنطقة، وهى المشكلات التي تهيئ مناخا مواتيا لازدهار ثقافة التطرف والعنف والإرهاب، وتستشري فيه انتهاكات حقوق الإنسان، وتقدم معينا لا ينضب من الذرائع للأنظمة الاستبدادية والجماعات المناوئة للإصلاح، وتساهم في صرف انتباه النخب السياسية والمثقفة في العالم العربي عن جدول أعمالها الداخلي، وبالتالي إضعاف قوة الدفع الذاتي نحو الإصلاح.

وأكدت المنظمات الثلاث على أن الحرب على الإرهاب ينبغي ألا تتحلل من أحكام القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان، بل إن احترام هذه المعايير والتصدي للمظالم الهائلة في النظام العالمي الراهن، يشكلان نقاط انطلاق أساسية لمحاصرة الظواهر الإرهابية.

لقطة من إحدى جلسات المؤتمر التي ناقشت الموقف من مبادرات الاصلاح المطروحة ويظهر فيها من اليمين: د. عمرو الشوبكي الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أحمد الربعي الكاتب الكويتي المعروف، د. أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومجلة السياسة الدولية، انعقد مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي، في القاهرة في الفترة من ٥-٧ يوليو ٢٠٠٤، بحضور نحو ١٠٠ مشارك ومشاركة من ١٥ دولة عربية .

ناقش المؤتمر المبادرات الدولية للإصلاح في العالم العربي ، وما توصلت إليه القمم الدولية الثلاث (قمة الثمانية، قمة الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، وقمة حلف الأطلنطي)التي انعقدت خلال الشهر الماضي. كما ناقش وثيقة الإسكندرية ومبادرة"الاستقلال الثاني" للإصلاح السياسي في العالم العربي التي صدرت عن المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية والذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في بيروت في مارس الماضي، كما توقف المؤتمر كذلك أمام ما تمخضت عنه قمة ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية بخصوص قضية الإصلاح.

وقد لخص التقرير الختامي الصادر عن الأطراف المنظمة أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها مداولات وأوراق عمل المؤتمر على النحو التالي:

أولا:

تتحمل الحكومات العربية مجتمعة ومنفردة المسئولية الأخلاقية والسياسية عن الإهانة الماثلة فى حقيقة أن المجتمع الدولي صار مضطرا للتقدم بمبادرات إصلاحية إلي المنطقة، بسبب رفض هذه الحكومات الطويل للمبادرات الداخلية للإصلاح السياسي والتشريعي والدستوري والقضائي ولمكافحة الفساد والفقر، والذى طرحته القوى الديموقراطية والمستنيرة فى العالم العربى منذ هزيمة ١٩٦٧، أو في إطار الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال.

ثانيا:

رغما عن أية تحفظات على بعض دوافع المبادرات الدولية للإصلاح في العالم العربي، إلا أن هذه المبادرات اشتملت على عدد من أهم المطالب التي تضمنتها برامج المصلحين والحركات السياسية والمنظمات الحقوقية في العالم العربي، والتي دفعت في سبيلها تضحيات جسيمة، وفتحت جدلا دوليا وعربيا يشكل بداية للمناقشة والحوار حول إصلاحات أساسية تضمن الممارسة الفعلية للديمقراطية وسيادة دولة القانون ومبادئ الحكم الرشيد والمساواة بين المرأة والرجل بما يضمن لشعوب المنطقة المشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي

والتنموي بصورة تتجاوب مع حاجياتهم وتطلعاتهم.

ثالثا:

إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة والاعتراف الكامل بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني هى مطالب أساسية تعزز قوة الدفع نحو الإصلاح السياسي والدستوري فى العالم العربي وقوي الاعتدال وتكبح الميل للتشدد الدينى والتطرف والعنف السياسي فى العالم العربى، لكن لا يمكن توظيف معاناة الشعب الفلسطيني لتعطيل الشروع بالإصلاح أو لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا:

أثار النقاش عدة مسائل مرتبطة بشروط الإصلاح وتتعلق أساسا بما يلي:

إن استمرار الإرهاب والعنف باسم الدين أو القيم السامية الأخرى قد أضر ضررا هائلا بحركات الإصلاح السياسى والدستورى فى الأقطار العربية التى عانت منه، وأن الإرهاب هو بذاته انتهاك خطير لحقوق الإنسان.

فى غياب إصلاحات سياسية وتشريعية ودستورية تقر المساواة فى المواطنة وتوفر حماية قانونية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، يزداد الميل للعنف والتطرف فى شتى الدول العربية. إن الإصلاح السياسى هو شرط ضرورى للوحدة الوطنية والسلام الأهلى فضلا عن ضرورته للتنمية والعدالة. من أهم إيجابيات المبادرات الدولية للإصلاح، أنها قد دفعت الحكومات العربية- التي لا تبالي بمطالب الرأي العام الوطني بالإصلاح في بلادها - إلى الاهتمام بقضية الإصلاح، حتى لو اقتصر الأمر على الحديث عنها، وحتى لو كان خطابها موجها بالأساس للمجتمع الدولي.

خامسا:

في إطار مناقشة الأولويات الخاصة بالإصلاح في كل دولة على حدة، فقد أوضحت مداولات المؤتمر أن الأولوية في مطالب الإصلاح السياسي في النظم الجمهورية هي لتداول السلطة، ووضع حد زمنى أقصى لفترات تولى رئاسة الجمهورية، وأن الأولوية في النظم الملكية هي للتحول إلى نظم ملكية دستورية. وأن الأولوية في مصر هى للتحول إلى جمهورية برلمانية، وفي سوريا لإرساء دولة القانون، وفي السعودية لإصلاح المؤسسة الدينية وفصلها عن السلطة السياسية. كما أن الإصلاح الدستورى الشامل وإعمال مبادئ المساواة والمواطنة وحقوق النساء تشكل قضية مركزية في كل الدول العربية. وقد أبرز النقاش عدداً من الأولويات المشتركة التى تساعد بشكل خاص علي تنمية قوى الإصلاح، هي:

١ - إطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات .

٢ - إطلاق حرية إنشاء وإدارة الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

٣ - إطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والاجتماع وإطلاق سراح سجناء الرأي.

٤ -رفع حالة الطوارئ - حيثما تكون سارية - وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية

٥ - التأكيد علي المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والمواطنة

سادسا:

أكد الحاضرون علي اختلاف تجاربهم وتنوع اهتماماتهم علي أن العالم العربي في هذا الظرف أمام مفترق طرق بإمكانها أن تفضي إلي احتمالات وسيناريوهات متعددة، إلا أن الحاضرين أصروا علي ضرورة التفاعل الإيجابي مع هذه المتحولات وأخذ المبادرات الضرورية لإفراز تصورات وآليات تضمن للمجتمع المدني القيام بدوره الطبيعي في عملية الإصلاح. وهذا يتطلب أن تنمو قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في أي دولة، إلى مستوى يمكنها من إحداث تطوير نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة، بما قد يتضمنه ذلك من احتمال شق النخب الحاكمة ذاتها، وانحياز أقسام منها لنهج الإصلاح .

سابعا:

إن التطلع لتحقيق إصلاح من الداخل يتطلب:

١- توافر إرادة سياسية صلبة للنخب السياسية والثقافية،وتوافقاً على الأولوية القاطعة لقضية الإصلاح السياسي على جدول أعمالها،و على حساب أية قضايا أخرى مهما بلغت أهميتها.

٢- التوصل إلى حل توافقي خلاق لإشكالية علاقة الدين والدولة، دون أن يخل ذلك بجوهر قضية الإصلاح، أو يقود لإحلال نظام استبدادي محل آخر.

٣- التوافق حول برنامج حد أدنى للإصلاح،في كل دولة .

٤- توافر إرادة سياسية بالإصلاح من جانب النخبة الحاكمة، أو على الأقل عدم اللجوء للعنف لقمع حركة الإصلاح.

ثامنا :

أفضي النقاش حول الآليات إلى الاقتراحات التالية :

١- محلياً : إبداع إطار تنظيمي خلاق لقوى الإصلاح في كل دولة، يكون ذا طبيعة ائتلافية مرنة، بحيث يتسع للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات العامة التي تتوافق على برنامج حد أدنى للإصلاح. ويمكن أن يتسع هذا الإطار لأطراف وعناصر من النخب الحاكمة عندما يكون ذلك ممكناً .

٢ - إقليمياً: إنشاء منبر إقليمي في العالم العربي للحوار وتبادل الخبرات بين قوي الإصلاح من أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات عامة.

٣ - دولياً : تطوير هيكل الحوار المقترح بين المجتمع الدولي والحكومات العربية الراغبة في الإصلاح، ليصير مثلثاً متساوي الأضلاع، بانضمام مؤسسات المجتمع المدني كشريك متكافئ في هذا الحوار .

٤- روافع مساعدة:

- اضطلاع المجتمع المدني بإنشاء مرصد لمراقبة تطور وقياس معدل السير في الإصلاح في الدول العربية .

- إعداد توثيق شامل للمبادرات الإصلاحية التى طرحتها القوي الديمقراطية في العالم العربي.

وأخيرا فقد سجل التقرير الختامي النتائج التي أفضت إليها القمة العربية الأخيرة والتي تزيدنا إصرارا على أن الإصلاح هو مصلحة مشتركة لجميع الشعوب العربية. ويدعو المؤتمر جميع القوى المدنية من جمعيات أهلية ونقابات والأحزاب السياسية ومنابر الفكر والرأى وغيرها من المؤسسات الديموقراطية، لبناء وتوسيع شبكات وتبنى فاعليات مشتركة لتعزيز الكفاح من أجل الديموقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، والتلامس مع الحركات الاجتماعية والجماهيرية وتعزيز النضال المشترك من أجل تلك الأهداف.

إنشاء منبر الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي

قرر عدد من الشخصيات العامة والحقوقية في ٨ دول عربية إنشاء "منبر الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي" للمساهمة في إطلاق وتنشيط عملية الإصلاح في الدول العربية، وكلفوا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتولي عملية التنسيق في مرحلة التأسيس.

وسيسعي المنبر لتحقيق أهدافه من خلال:

١- خلق أوعية للتفاعل وتبادل الخبرات واستخلاص الدروس وتعميمها فيما يتصل بعملية الإصلاح، وذلك من خلال الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل والمشاورات، والتي يشارك فيها الفاعلون السياسيون والمدنيون على كافة المستويات (أحزاب، نقابات، رجال أعمال، جمعيات أهلية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان) والشخصيات العامة الفاعلة من أكاديميين وصحفيين ومفكرين وغيرهم- بما في ذلك من النخب الحاكمة وذلك من داخل العالم العربي وخارجه، وخاصة من دول العالم التي سبق أن مرت، أو تمر بظروف مماثلة.

٢- السعي إلى نقل وتعميم هذه الدروس والمستخلصات والخبرات إلى أوسع نطاق ممكن في العالم العربي.

٣- اتخاذ وإعلان مواقف محددة من القضايا ذات الصلة بالإصلاح.

٤- إنشاء موقع خاص على الإنترنت لنشر أهم الوثائق والبرامج والمقالات والدراسات ذات الصلة.

وكانت هذه الشخصيات قد اجتمعت علي هامش مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي"الذي نظمه مركز القاهرة والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومجلة السياسة الدولية في القاهرة في الفترة ٥-٧ يوليو الجاري، وقد دعت إحدى توصيات تقرير المؤتمر الختامي إلي إنشاء هذا المنبر.

وقد شكل المؤسسون لجنة تأسيسية للمنبر تضم ١٨ عضوة وعضوا، وقرروا ضم أكثم نعيسة- رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان بسوريا الذي بدأت محاكمته كعضو فخري إلي حين الإفراج عنه، وقد تم إبلاغ أكثم أمس بذلك أثناء محاكمته، وقد رحب بالانضمام للمنبر.

وإلى جانب أكثم فإن اللجنة التأسيسية التحضيرية تضم:

- أكثم نعيسة/ رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان بسوريا
- أسامة الغزالي حرب/ رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية-مصر
- بشرى بلحاج حميدة/ محامية بجمعية النساء الديمقراطيات بتونس
- بهى الدين حسن/ مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- جهاد الزين/كاتب صحفي بجريدة النهار- لبنان
- حافظ ابو سعدة /الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- حسين عبد الرازق/ منسق لجنة الدفاع عن الديمقراطية -مصر
- دلال البزري/أستاذة علم الاجتماع - لبنان
- شبلي ملاط/ محام وأستاذ كرسي جان موني بجامعة القديس يوسف- لبنان
- عبد العزيز خميس/ المشرف العام للمركز السعودي لحقوق الإنسان
- عصام الخفاجي/ أكاديمي ومدير مركز موارد العراق
- غانم جواد/ مدير وحدة التثقيف بمؤسسة الإمام الخوئي- العراق
- فريدة النقاش/ كاتبة ومنسقة ملتقى هيئات المرأة للتنمية- مصر
- كمال العبيدي/ صحفي وحقوقي تونسي
- محمد الرميحي/ أستاذ جامعي وكاتب كويتي
- مراد علال/ منسق المنتدى المدني الأورومتوسطي
- مصطفى بوشاشي/ محام وعضو بالرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
- نهاد نحاس/ أمين سر الجمعية السورية لحقوق الإنسان

وقد كلفت اللجنة التحضيرية في أول اجتماع لها ، بهي الدين حسن بالقيام بمهام المنسق خلال مرحلة التأسيس.

ويجري الإعداد للاجتماع التأسيسى للمنبر بحضور نحو مائة عضو يجري ضمهم بواسطة اللجنة التحضيرية، وسينتخب الاجتماع التأسيسى لجنة تنفيذية ويضع نظاما أساسيا وخطة لعمل المنبر.

كسر جدار الصمت حول دارفور

وقد أصدر المنبر أول بيان له حول الأزمة الإنسانية في دارفور تحت عنوان "لنكسر جدار الصمت حول دارفور". وقد أعرب البيان عن الإدانة الشديدة لجرائم التطهير العرقي في منطقة دارفور في السودان. وتوقف عند ظاهرة امتناع الحكومات العربية وعدد كبير من الأحزاب والشخصيات والمنظمات غير الحكومية العربية عن رفع أصواتهم ضد هذه الممارسات، ودعا إلى كسر هذا النوع من الصمت في تقاليد الثقافة السياسية العربية المعاصرة الرسمية وغير الرسمية مثلما كان يحدث حيال ممارسات نظام صدام حسين العرقية ضد الأكراد، وكما يحدث من دعم أمريكي وصمت أوروبي تجاه الممارسات الإسرائيلية المتوحشة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وشدد المنبر على أن أحداث دارفور، تكشف مجددا حقيقة المدى الذي يمكن أن تذهب إليه حكومة فئوية دكتاتورية في التلاعب بالمصير الوطني من أجل البقاء في السلطة، كما دأب عليه النظام العسكري السوداني، مما يجعل وجود الحكومة المنتخبة بشكل ديمقراطي حاجة ماسة ليس فقط لإرساء الحريات بل حاجة لتماسك الكيان الوطني نفسه المهدد الآن في السودان.

ودعا المنبر الحكومة السودانية إلى الكفِّ فوراً عن القتل والاغتصاب وتدمير البيوت والمزارع وحرقها وتهجير المقيمين فيها، مباشرة أو بواسطة الميليشيات التابعة لها، كما طالب بفتح تحقيق عربي-دولي حول ما يجري في دارفور لإرساء تقليد محاكمة المسئولين في أي بلد عن هذا النوع من جرائم الدولة.

د. سوزان وولتز

مشاركات الدول الإسلامية في وضع مواثيق حقوق الإنسان كانت مهمة للغاية

يسود داخل المجتمعات العربية وفي أوساط نخبها الثقافية الاعتقاد بأن حقوق الإنسان والصكوك الدولية وثيقة الصلة بهذه الحقوق منتج غربي، ويبدو لدى كثيرين أن الدول العربية والإسلامية لم يكن لها دور في صياغة مواثيق حقوق الإنسان أو مغيبة، وهو الاعتقاد الذي تؤكد عدم صحته د. سوزان وولتز الأستاذة بجامعة ميتشجن الأمريكية، مشيرة إلى أن دول العالم الثالث عموما -لا سيما في فترة الأربعينيات والخمسينيات- لعبت دورا بارزا في مناقشة وصياغة مواثيق حقو ق الإنسان، وإن كان هذا لا ينفي أن تفاعل الحكومات العربية أو الإسلامية مع المشروعات المطروحة حول اتفاقيات حقوق الإنسان لم يكن يسير في اتجاه واحد، حيث كانت هذه التفاعلات ذات طابع إيجابي أحيانا وسلبي أحيانا أخرى.

جاء ذلك في الندوة التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في مايو الماضي تحت عنوان "مساهمة الدول الإسلامية في وضع مواثيق حقوق الإنسان".

أوضحت الباحثة الأمريكية أن العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية استغرق إعدادهما نحو ٢٠ عاما، ولفت نظرها أن وفودا من دول مثل المملكة السعودية وتونس واليمن والمغرب ومصر كان لها دورها الواضح خلال إعداد هاتين الوثيقتين، لكنها أوضحت أن آراء هذه الوفود لم تكن تعبر عن وجهة نظر واحدة، مشيرة إلى أن دبلوماسيي الشرق الأوسط كانوا يسعون في خلال هذه العملية للتوصل لحلول وسط فيما بينهم وبين الآخرين.

وقالت وولتز إن هناك عدة موضوعات اهتمت بها الدول الإسلامية فيما يتعلق بمواثيق حقوق الإنسان وفي مقدمة هذه الموضوعات إثارة التحفظات ذات الصلة ب المنطلقات الدينية الإسلامية، مشيرة الى أن الدول الإسلامية كمصر والسعودية وسوريا وأفغانستان امتنعت عن التصويت لصالح مبدأ حرية اختيار الدين وتغييره، مضيفة أن جميل البارودي ممثل المملكة السعودية اعترض على إدخال موضوع الدين في المناقشات وتحدث عن دور المسيحيين الذين يقومون بالتبشير.

وأضافت أن الموضوع الثاني الذي اهتمت به الدول الإسلامية هو موضوع "الجندر" أو النوع الاجتماعي، مشيرة إلى أن التفرقة فيما بين حقوق المرأة والرجل لم تثر من قبل الأمم المتحدة، ولكن من قبل الدول الإسلامية.

وأشارت الى أن أكثر النقاط تأثيرا على المناقشات كانت حول ما أثارته الدول الإسلامية بشأن حق النساء في الزواج بناء على الاختيار الحر مشيرة الى أن مصر في عام ١٩٤٩ دعت الى ألا تكون حرية الزواج مفتوحة بين المنتمين لمختلف الأديان وكانت الولايات المتحدة لديها أيضا قانون يمنع الزواج بين الأجناس المختلفة.

لفتت د. وولتز النظر إلى أنه ليس صحيحا على طول الخط أن المجتمعات الغربية كانت متقدمة أكثر في مجال المرأة، مشيرة إلى أن سويسرا لم تكن تعطي المرأة حق الانتخاب حتى عام ١٩٧١ وأن كثيرا من الدول الغربية لم تكن توافق على المساواة بين الجنسين في حين كانت المغرب وليبيا تمثلهما امرأتان.

وأشارت إلى أنه حتى عام ١٩٥٣ لم تكن للولايات المتحدة مساهمات في مناقشات مواثيق حقوق الإنسان وأن دول الشرق الأوسط كانت من الدول التي دعت إلى دمج الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية معا في وثيقة واحدة، وأن الولايات المتحدة هددت بالانسحاب من المناقشات إذا لم يتم الفصل بين هاتين المنظومتين من الحقوق رغم تكاملهما.

وأشارت إلى أن ممثلي الدول الإسلامية سعوا خلال إعداد هذه الوثائق لإثارة عدد من التوصيات المتعلقة بشكل خاص بتعزيز حقوق الأمهات والأطفال وتأمين الحق في الغذاء.

كما اهتمت الدول الإسلامية كثيرا أيضا بموضوع حق تقرير المصير، في الوقت الذي كانت تسعى فيه وفود كل من فرنسا وإنجلترا لاستبعاد تعبيرات ذات صلة بالموقف من الاستعمار. وأشارت إلى أن ممثل السعودية شدد على ضرورة أن تصاغ الوثائق بتعبيرات حيادية تتفادى محاولات فرنسا وبريطانيا توجيه المناقشات في الإطار الذي تريده الدولتان.

وأضافت أن دولا أخرى كان لديها مستعمرات كبلجيكا، كانت تعضد فرنسا وإنجلترا، ومع ذلك فقد نجحت الدول العربية والإسلامية ليس فقط في حذف عبارات تخدم الوجود

د. سوزان وولتز

الاستعماري، بل أيضا في إضافة المادة الأساسية التي تكفل حق تقرير المصير.

وأوضحت أن دولا كجواتيمالا والهند وفرنسا والفليبين كانت تهتم بأن تتضمن هذه الاتفاقيات حق الفرد في الشكوى لمنظمة دولية وهو ما لقى اعتراضا من يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي اللذين أرادا حماية كاملة لسلطاتهما في حين دعت كل من مصر وسوريا إلى إيجاد آلية في الأمم المتحدة للتحرك عند وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أي دولة في العالم وأ، يكفل بموجب هذه الآلية الحق في إرسال بعثات دولية للتحقيق في هذه الانتهاكات.

وأشارت إلى أن محمود عزمي ممثل مصر اقترح إعطاء حق مطلق لمجموعات، من أفراد وجمعيات أهلية لأن تكون ضمن هذه الآلية موضحة أنه في عام ١٩٦٤ كان هناك فقدان للأمل في إمكانية الاتفاق على آلية تنفيذ للمعاهدة وأن وفد المملكة السعودية تقدم بفكرة تقوم على إيجاد لجان محلية لدراسة أوضاع حقوق الإنسان وعند فشلها يمكنها اللجوء لمنظمة دولية.

ورغم إشارة وولتز إلى التناقض في مواقف الدول الإسلامية خاصة بالنسبة لموضوع الديانة، إلا أنها أكدت أن مشاركة هذه الدول في مواثيق حقوق الإنسان كانت مهامة للغاية، مشيرة إلى أنه بدون مشاركاتها فإن عددا من المواد المتعلقة بمناهضة التمييز العنصري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحق تقرير المصير ربما كانت ستختلف.

في إطار برنامج الثقافة العربية وحقوق الإنسان أسس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان صالونًا ثقافيًا يسعى لتفعيل النقاشات حول الإشكاليات الثقافية أمام النهوض بحقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك من خلال تشجيع شباب الباحثين على عمل مراجعات نقدية للمشاريع الفكرية التي قدّمها رواد النهضة في العالم العربي.

الخطاب الليبرالي عند رفاعة الطهطاوي

سيد إسماعيل ضيف الله

وفي أولى فعاليات هذا الصالون الثقافي أوضح سيد إسماعيل منسق البرنامج، والذي أدار الحوار، أن من بين أسباب اختيار "إخوان الصفا" عنوانًا لهذا الصالون "عالمية رسائل إخوان الصفاء" ؛ حيث تعد هذه الرسائل من أهم وثائق التراث العالمي لأنها تمثل التقاء أفكار مستلهمة من أديان سماوية وغير سماوية وفلسفة يونانية ، و آداب زرادشتية..إلخ، بالإضافة لذلك ،كانت جماعة إخوان الصفا تعاني من إرهاب فكري تمارسه السلطة في ذلك الوقت يساندها في ذلك أن التيار الفكري السائد والمهيمن على تاريخ الفكر العربي هو تيار مضاد في الغالب للأفكار العقلانية الإنسانية التي كانت جماعة إخوان الصفا تحاول نشرها.

وقد خصص الصالون باكورة أمسياته لتأمل الخطاب الليبرالي عند رفاعة الطهطاوي من خلال رؤية معاصرة، تقدم بها د. أحمد سالم مدرس الفلسفة بآداب طنطا. وقد كشفت هذه القراءة المعاصرة لفكر الطهطاوي عن أن القيمة التاريخية للطهطاوي محفوظة لكونه شكّل أحد أهم الجسور الأولى بين العرب والغرب ، ومن ثم لم يكن يستطيع التمرد على البنية التقليدية للمجتمع ، ولكن ثمة عددا من النقاط التي تؤكد ضرورة إعادة التساؤل عما تبقى من مشروع رفاعة النهضوي، ومن هذه النقاط :

– سيادة اللغة التقليدية في خطاب الطهطاوي الفكري، الأمر الذي أسهم في تجميد الفكر الليبرالي المعاصر.فلم يسع الطهطاوي إلى تجديد اللغة التقليدية السائدة في خطابه الفكري ، بل تعامل مع المكتسب الليبرالي بلغته الفقهية.

– سيادة العقيدة الأشعرية لديه ، الأمر الذي أسهم في زيادة الحدود و الفواصل بين تراثه الفكري وبين الوافد ؛ لأن التراث الأشعري له لا يمكن أن يلتئم بأي حال من الأحوال مع المكتسبات الليبرالية الغربية، وذلك لأن القيمة المحورية في هذا التراث هو (الله) في حين أن القيمة المحورية في التراث الفكري الليبرالي هو (الإنسان).

– سيادة الطابع المعياري الديني والأخلاقي في فكر الطهطاوي ، وهذا الطابع يرجع في معظمه إلى انتمائه الأزهري والذي غلب على تكوينه الفكري مما جعله يقيم الغرب ومنتجاته الفكرية بمعايير دينية صرفة مثل الكفر / الإيمان، الهداية / الضلال ، المقبول / المحظور ، المباح / غير المباح .. إلخ ، ويتبين لنا كذلك من سيادة منهجية القياس والمماثلة في فكر الطهطاوي بأنها أدت إلى تسكين المكتسب الليبرالي داخل السياق التقليدي للمجتمع، بصرف النظر عن إمكانية انصهار الوافد مع الموروث، وهو ما أدى إلى قيام علاقة أشبه بالخطوط المتوازية بين الوافد والموروث ، وكذلك فقد أخفق الطهطاوي في عدم إدراكه لأهمية تفعيل المصطلحات الليبرالية الحديثة داخل السياق التقليدي للمجتمع حتى يمكن تغيير ملامح الحياة المصرية.

فعلى الرغم من سعي الطهطاوي الحثيث إلى نقل مكتسبات العلوم الغربية والتعلم منهم، إلا أنه كان ينظر دوما إلى الغرب بنظرة معيارية دينية، فهم ليسوا أهل هداية ونجاة، ولكن ينبغي أن نتعلم منهم العلم المدني وفقا لمنطق المصلحة، كما تكشف الرؤية الدينية المعيارية لدى

لقطة من الندوة يظهر فيها من اليمين أحد المشاركين وبجانبه سيد اسماعيل منسق برنامج الثقافة العربية

رفاعة عن إعلاء جانب العلوم الدينية على العلوم الدنيوية، وهي نظرة تقليدية تراثية تعطي الأولوية للنقل على العقل، وللديني على المدني. ورغم ذلك فإن دعوته لنقل العلوم المدنية وتوضيحه لمزايا النظام الليبرالي الغربي في الحكم من خلال حديثه عن مزايا الحرية والمساواة والنظم الدستورية النيابية والعدالة يطرح سؤالا ـــ حسب د. أحمد سالم- يتعلق بمدى وعي الطهطاوي بأن تقدم العلم في أوربا ارتبط بازدهار النظم الليبرالية الغربية وهو ما يكشف عن وعي بأن تقدم الثقافة والمعرفة مرهون بازدهار النظام السياسي أم كان ذلك مجرد مصادفة؟

في الحقيقة سواء كان لدى الطهطاوي هذا الوعي أم غاب عنه ، فإن ما طرحه خطابه هو إلباس هذه المفاهيم الليبرالية لباس المجتمع التقليدي، فعلى الرغم من أنه أول مفكر عربي تحدث عن الوطن والمواطنة بالمعنى السياسي إلا أنه يرادف بينهما وبين العائلة الواحدة ، بل يقدم تبريرا دينيا لهذه المفاهيم. وهو حين يتحدث عن الحرية فإنها الحرية المحددة بقيود شرعية وسياسية وقانونية، بل إن الطهطاوي كان ـــ حسب د. أحمد سالم- يدعو من ناحية إلى قيم العدالة والمساواة، ومن ناحية ثانية نجده يكرس في خطابه التصور الشرقي عن الحاكم "المستبد العادل"، ومايؤكد ذلك هو إقراره لمبدأ توارث السلطة، بل تجاوز ذلك إلى حدود نقد النظم الديمقراطية الانتخابية، ولعله بذلك يقدم تبريرا فكريا للنظام السائد في الدولة العثمانية ، ودولة محمد علي القائمتين على توارث السلطة.

وفي تعقيبه أشار المفكر الإسلامي جمال البنا إلى وجود فكرة مسبقة حاول د. أحمد سالم أن يؤكدها من خلال عملية ترصد لمقولات رفاعة دون إعطاء كبير اهتمام للسياق التاريخي لأفكار الطهطاوي فبدا الطهطاوي في هذه القراءة المعاصرة رجعيا تقليديا مكرسا للوضع القائم. وضرب مثالا على ذلك بأن اللغة التقليدية التي استخدمها رفاعة نتيجة لتعليمه الديني والتي اعتبرها الباحث تجمد حيوية الأفكار الليبرالية من الممكن أن يكون استخدام رفاعة لها عن وعي بضرورة أن يضفي على الألفاظ التقليدية دلالات جديدة ليبرالية لتحررها من تقليديتها في أذهان أبناء مجتمعه. كما دافع البنا عن الطهطاوي في علاقته بالسلطة من حيث أن مهمة المفكر – حسب البنا – هي الكتابة لأنه لا يستطيع أن يثور أو يتمرد.

وأشار البنا إلى أن موقف الطهطاوي من الغرب في الجانب العقيدي ووصفهم بالضلال والكفر هو موقف طبيعي؛ لأن الحياد التام مطلب مثالي وغير منطقي ، فلماذا أعتقد في ديني ما لم أكن أشعر أنه أفضل من دين غيري؟ وإذا كان معتقدي يماثل تماما معتقد الآخرين فلماذا لا أتركه وأعتقد ما يعتقده الآخرون؟!

وقد اعتبر البنا أن الطهطاوي فعل أقصى ما يستطيعه مفكر في ظل ظلام القرن التاسع عشر واستبداد محمد علي .

ومن ناحيته لفت د.ياسر قنصوة مستشار برنامج الثقافة العربية بمركز القاهرة النظر إلى أن مفهوم الليبرالية لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر في الغرب ، واستبعد أن يكون لدى الطهطاوي ما يمكن أن يعد مذهبا ليبراليا ، وإنما هو المبدأ الليبرالي. وطرح د. ياسر سؤالا افتراضيا ماذا لو أن رحلة الطهطاوي لم تكن إلى فرنسا وكانت إلى إنجلترا ، هل كان قد تغير في الأمر شئ ؟ وافترض أنه كان سيحدث تغيير على أساس أن رفاعة سافر يحمل هما سياسيا إلى فرنسا المعروفة طوال تاريخها بأنها بلد الديمقراطية أما إنجلترا فكانت بلد الحرية، ومن ثم كانت محاولة رفاعة هي محاولة لتخفيف استبداد محمد علي وتقييد حرية هذا المستبد .

أما د. عصمت نصار رئيس قسم الفلسفة بآداب بني سويف فقد دافع عن حق رفاعة في مراعاة العقل الجمعي والسلطات المقيدة عند طرح أفكاره مثلما كان لأفلاطون نفس الحق في طرحه نظرية المثل حيث مراعاته للكهنة والعقل الجمعي في عصره، ودافع عن حق رفاعة في أن يرى الأمريكان كفرة والفرنسيين في ضلال مثلما كان لأفلاطون الحق في أن يقول كل العالم برابرة إلا الاثنين.

وقد أكد د.عبد السلام طويل الباحث في العلوم السياسية أن الاختلاف بين رؤية د. أحمد سالم لمشروع رفاعة ورؤية البنا له ليس اختلافا بين وجهتي نظر إنما هو اختلاف بين مقتربين مختلفين ومرتبطين في الفكر العربي المعاصر بصفة عامة وهما المقترب التاريخي والمقترب الأيديولوجي. معتبرا أن قراءة سالم للطهطاوي هي قراءة وفق المقترب الأيديولوجيات تحاول إسقاط مفهوم الليبرالية على المشروع الطهطاوي ومحاكمة هذا المشروع الطهطاوي خارج سياقه التاريخي.كما دافع عن مسلك الطهطاوي في التأصيل الشرعي للمفاهيم الجديدة معتبرا أن ذلك هو المسلك الطبيعي .

وأشار كاتب هذه السطور إلى أن تفكيك خطاب الطهطاوي ليس تجاهلا بالضرورة للسياق التاريخي لهذا الخطاب وليس انتقاصا من الريادة التنويرية لرفاعة الطهطاوي، لكن تناقضات المشروع الطهطاوي تجاوزت لحظتها التاريخية لتستمر واضحة في خطابات أبناء رفاعة وأحفاده.مما يحتم التساؤل عن أسباب استمرار هذه التناقضات رغم الوعي بها في أغلب الأحيان، ولماذا الرقص على سلم التنوير أو الليبرالية ثم العودة عنهما ، ولماذا الرقص على سلم التقدمية ثم الارتداد عنها ..إلخ الأمر الذي يفرض ضرورة تجاوز الدفاع عن رفاعة إلى البحث من خلال تناقضات خطابه عن أسباب استمرارها ، بعبارة أخرى: إلى متى نظل طهطاويين؟

وفي الختام أكد د. سالم أنه لم يقدم سوى الوجه الآخر للعملة الطهطاوية بوعي تام بالسياق التاريخي لكن بوعي تام أيضا باللحظة الحاضرة التي تفرض ضرورة تفكيك خطاباتنا للوقوف على تناقضاتنا حتى يمكن للتاريخ أن يسير للأمام ونكف عن تصوراتنا عنه بأنه دائري.

التكريم لمرتكبي جرائم الشرف في الأردن!

معتز الفجيري

تشكل جرائم الشرف واحدة من أشد صور العنف الممارس ضد المرأة، وتجسيدا صارخاً لنظرة المجتمع للمرأة والتمييز ضدها. وقد لا يكفي القانون وحده لتلاشي هذه الظاهرة، فقوة تأثير الثقافة قد تطغى على القانون لتستمر في ممارسة هذا الانتهاك. ويعود السبب الأساسي لانتشار العنف ضد المرأة إلى التمييز الذي يحرم المرأة من المساواة مع الرجل في جميع مجالات الحياة، فالعنف يقوم على التمييز ويعمل على تعزيز هذا التمييز، ومن ثم ينص "إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة" على أن: "العنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسة التمييز ضدها وأن العنف ضد المرأة هو من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تفرض بها على المرأة وضعية التبعية للرجل، "وتستدعى بعض الممارسات والتقاليد الثقافية؛ خاصة تلك المرتبطة بالطهر والعفة لتفسير مثل هذا العنف أو التماس عذر له كما هو حادث في كثير من المجتمعات العربية عامة وفي المجتمع الأردني بشكل خاص والذي تنظر فيه الأسرة للمرأة باعتبارها رمزا لكرامتها وشرفها الذي قد يتهدد بسلوكها وحريتها.

في هذا الإطار صدر حديثا عن منظمة الـ "هيومان رايتس ووتش" تقرير تفصيلي حول جرائم الشرف في الأردن تحت عنوان "حرمان ضحايا جرائم الشرف من العدالة في الأردن"وطبقا للتقرير تحتل جرائم الشرف نسبة ٥٥٪ من الجرائم التي تحدث ضد المرأة في الأردن ومثلها مثل معظم الدول العربية تعاني الأردن احتواء نظامها القانوني علي صور متباينة من التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات والقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية والأسرة والجنسية، والتي تضع المرأة في منزلة أدنى من الرجل على الرغم من اعتراف الدستور الأردني بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ويرى التقرير أن هناك ثلاثة مصادر أساسية للتمييز ضد المرأة في الأردن؛ تأتي في مقدمتها رؤية المرأة في وضع التبعية الدائمة للرجل والقيود النابعة من الأعراف والتقاليد الثقافية في مجتمع تغلب عليه الطبيعة البدوية و شيوع التفسير المحافظ للشريعة الإسلامية .

وإلى جانب مسئولية هذا الإطار الثقافي التقليدي الذي أفرز ظاهرة جرائم الشرف يتحمل المكون القانوني في الأردن مسئولية أخطر عن إعطاء رخصة لارتكاب مثل هذه الجرائم وإفلات مرتكبيها من العقاب، فقانون العقوبات الأردني يحتوي على مواد تستخدم لتخفيف العقوبة أو حتى تبرئة مرتكبي جرائم الشرف، فالمادة ٣٤٠ والتي ينالها الانتقاد الأكبر من جانب حركات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان تنص على أن من يقوم بقتل زوجته أو إحدى قريباته كون لها علاقة جنسية خارج إطار الزواج يستفيد من تخفيض العقوبة وفي حالات معينة يعفى منها، والمادة ٩٨ والتي تتسع في تفسيرها طبقا لأهواء وثقافة القضاة تنص على تخفيض العقوبة عن مرتكب جريمة القتل كونه في حالة غضب شديد ناتج عن تصرف أو فعل غير قانوني وخطير من جانب الضحية والتي تصل الى سنة حبساً في حالة جناية عقوبتها الإعدام وستة أشهر في باقي الجنايات والأكثر خطورة من ذلك أن للمحكمة أن تقلل مدة العقوبة إذا تخلت أسرة الضحية عن رفع الدعوى ضد مرتكب الجريمة.

وفي السنوات الأخيرة اهتمت الأسرة المالكة باحتواء ظاهرة تفشي العنف ضد المرأة وظهر هذا الاهتمام منذ أن أعلن العاهل الأردني السابق الملك حسين أمام البرلمان الأردني عام ١٩٩٨ ضرورة التخلص من هذه الممارسات غير الإنسانية والتي تنتهك الحقوق الأساسية للمرأة وقد عمل الملك عبد الله على حث الحكومة الأردنية على تعديل القوانين التي تنتهك حقوق المرأة وتمس مساواتها مع الرجل إلا أن سيطرة القوى المحافظة والتقليدية على المجلس المنتخب عرقلت هذا التوجه ففي عام ٢٠٠١ وفي غيبة المجلس ـــ بسبب صدور قرار بحله- أصدر مجلس الوزراء مجموعة من القوانين المؤقتة كفلت حقوقا متساوية للمرأة في مسائل كالجنسية وإصدار جواز السفر والتقاعد، كما عدلت المادة ٣٤٠ لتجعل من ارتكاب جرائم الشرف ضد المرأة محل تخفيف للعقوبة فقط دون العفو عنها مع إعطاء المرأة ذات الحق إذا كان لزوجها علاقة جنسية مع امرأة أخرى ولكن في سبتمبر ٢٠٠٣ ومع عودة البرلمان للانعقاد، مقابل هذا التشجيع لإنصاف المرأة يلاحظ إصرار قسم مهم من أعضاء مجلس النواب الجديد على إحباط أية محاولة بهذا الاتجاه. وظهر ذلك في جلسات المجلس الأولى حيث رفض -دون مناقشة- قانونين مؤقتين يتعلقان بالأحوال الشخصية والعقوبات وتحديداً ما عرف بقانوني "الخلع" و"العذر". وبعد أن أقر مجلس الأعيان القانونين وأعادهما إلى مجلس النواب، قام هذا الأخير بردهما مجددا لتستمر هذه القوانين والتعديلات الجديدة معلقة حتى الآن بين الحكومة والبرلمان.

إن هذه الممارسات التمييزية ضد المرأة في الأردن تتعارض مع التزامات الأردن والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فالمملكة طرف في اتفاقات دولية تحظر التمييز القائم على أساس الجنس وتلقي المسئولية على الدولة لمناهضة صور العنف ضد المرأة ليس فقط الممارس من جهات رسمية أو حكومية بل تمتد مسئولية الدولة للعنف الذي يمارس بشكل غير رسمي داخل المجتمع والأسرة وهو ما كفلته اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صدقت عليها الأردن عام ١٩٩٢، كما أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمصدق عليه من جانب الأردن عام ١٩٧٥ ألزم الحكومات بأن تكفل الحق في الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي لمواطنيها دون تمييز.

وفي توصيات للحكومة الأردنية يخلص تقرير الووتش إلى ضرورة العمل على دراسة وتعديل القوانين التي تنطوي على تمييز ضد النساء والفتيات سواء بقصد أو بحكم الواقع ضمانا للامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك القوانين الأساسية التي لا تميز بين الجنسين فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية قبل الزواج. ويأتي في مقدمة الأولويات إلغاء المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات برمتها وتطبيق المادة ٩٨ من القانون ذاته على نحو لا ينطوي على أي تمييز بين الجنسين ولايفترض وجود الغضب أو الأفعال المشينة في القضايا المتعلقة بجرائم الشرف وإلغاء النصوص القانونية التي تسمح لأفراد الأسرة بالتنازل عن الدعوى في جرائم الشرف وضمان توقيع عقاب فعال ومناسب على جميع الأفراد في مواقع السلطة الفعلية بما في ذلك الزعماء القبليون والمحليون الذين يؤيدون أو يسمحون بجرائم الشرف وغيرها من صور العنف ضد النساء والفتيات ومنع الشرطة والأطباء الشرعيين من إجراء فحوص العذرية على النساء أو التهديد بإجرائها فضلا عن توفير الملاذ الآمن للنساء المهددات بالقتل دفاعا عن الشرف.

الصحافة في قفص الاتهام في قضايا المرأة

صفاء عصام الدين
جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء

يتطلب النهوض بالمجتمع وتنميته النظر إلى المرأة باعتبارها جزءاً أساسياً من المجتمع مع مراعاة النظر إلى مشكلتها بشكل أوسع وأعمق فهى تعاني أكثر مما يعاني الرجل، وقد جاء هذا في توصيات الدراسة التي صدرت عن وحدة الرصد الإعلامي بمركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية "أكت" والتي رصدت صورة المرأة في الصحافة المصرية خلال عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وقد طالبت الدراسة بتركيز الاهتمام على القضايا التي تهم القطاعات العريضة من النساء في الريف والحضر والمناطق العشوائية والشعبية. وأكدت على ضرورة تحلي وسائل الإعلام بالجرأة في تناول قضايا المرأة وتشجيعها على تولي مناصب قيادية لتمارس دورها في التنمية، وأشارت الدراسة إلى أهمية عقد دورات تدريبية وحلقات نقاشية للصحفيين والقيادات الصحفية من قبل المهتمين بقضايا المرأة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى خلق تعاون مثمر بين المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تقديم صورة إيجابية للمرأة كبديل للصورة السلبية السائدة حاليا.

وأشارت الدراسة إلى ضرورة تكوين مجموعات الراصد الإعلامي في مؤسسات المجتمع المدني والمجالس الصحفية على مستوى محافظات مصر لرصد الانتهاكات الخاصة بالمرأة في وسائل الإعلام المختلفة. وقدم أكدت الدراسة على تردي وضع وصورة المرأة في الصحافة المصرية عموما، فعلى مستوى الصحف القومية ممثلة في الأهرام والأخبار والجمهورية تراجع الاهتمام بنشر المواد الصحفية المتعلقة بالمرأة لدرجة أنه لم يتعد معدل تناول قضايا المرأة ٣,٧ موضوع من إجمالي موضوعات العدد الواحد. وقد جاءت هذه المواد غالبا في الشكل الخبري المختصر، أما بالنسبة للصحف المستقلة فقد احتلت صحيفة النبأ المرتبة الأولى من حيث تناول موضوعات خاصة بالمرأة ولكن جاءت أغلبها في رؤية منحازة ضد المرأة؛ حيث قدمتها في هيئة المرأة المثيرة جنسيا والمجرمة واستخدمتها الصحيفة كوسيلة لتحقيق الربح ومادة مثيرة لزيادة توزيع الصحيفة، وقد وصفها البحث بأنها تبوأت مرتبة أسوأ صحيفة مصرية بين صحف العينة.

وعلى صعيد الصحف الحزبية متمثلة في صحيفة الوفد فقد سجلت معدلا أقل في التناول بالنسبة للصحف القومية حيث لم تتعد نسبة الموضوعات الخاصة بالمرأة ٢,٨٩ مادة صحفية في العدد الواحد.

أما الصحف المحلية ممثلة في صوت الجنوب ـــ صوت المنيا- أخبار بني سويف، فقد جاءت مخيبة للآمال حيث كشفت الدراسة عن غياب شبه تام لتناول قضايا المرأة في هذه الصحف.

أما بالنسبة للمجلات متمثلة في الشباب، روزاليوسف، نصف الدنيا، صباح الخير، فقد احتلت مجلة الشباب المرتبة الأولى من حيث الاهتمام بنشر المواد المتعلقة بالمرأة بينما بدا واضحا تراجع المجلة النسائية "نصف الدنيا" والتي تركزت معظم أعدادها على تخصيص ملفات لشخصيات معينة والتي كان أغلبها متعلقاً بالفنانات في حين تجاهلت الفئات والشرائح الأخرى.

كشفت الدراسة أيضا عن تراجع استخدام الصور في الموضوعات الخاصة بالمرأة وإن جاءت معظمها غير معبرة عن الموضوع أو مجرد صور شخصية للشخصيات الواردة في المواد الصحفية. وعلى مستوى الأشكال الصحفية فقد ساد الشكل الخبري معظم المواد الصحفية المنشورة مع تقلص معدل التحقيقات والمقالات التحليلية وهو ما يعكس عدم اهتمام الصحفيين والقيادات الصحفية بقضايا المرأة.

وجاءت صورة المرأة المناضلة والعاملة العصرية بنسبة ضئيلة لم تتعد ٠,٨٪ في الصحف و٠,٧٦٪في المجلات.

وعموما فقد سادت الرؤية المحايدة لدى الصحفيين تجاه المرأة وقضاياها في الصحف والمجلات باستثناء جريدة النبأ.

وكشفت الدراسة تجاهل الصحافة المصرية لمشكلات الغالبية العظمى من النساء المصريات فقد تجاهلت المرأة الريفية والمعيلة والتي لم تظهر في عينة الدراسة إلا بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الموضوعات. واحتلت المجلات النصيب الأكبر في إبراز صورة المرأة المثيرة جنسيا بنسبة تصل الى ما يقرب من عشر المادة الصحفية المقدمة بها عن المرأة وهذه النسبة كانت تتزايد بشكل ملحوظ لو أضفنا الإعلانات والتحقيقات الخارجية والعالمية إلى حيز الدراسة.

د. عبد الله النعيم وعن يساره بهي الدين حسن

نحو مقاربة للتعايش بين العلمانية والشريعة

سيد إسماعيل ضيف الله

التساؤل عن مستقبل الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي مطروح بقوة، لا سيما بعد فشل عدد من تجارب الحكم الإسلامي في السودان، الجزائر، إيران، في تحقيق أي نهوض اقتصادي، سياسي، لهذه البلدان، فضلا عن انتهاك هذه الأنظمة للعديد من الحقوق الإنسانية لمواطنيها.

وفي محاولة للتعرف على الإجابات المحتملة عن هذا السؤال استضاف مركز القاهرة في ١٣ مايو ٢٠٠٤ المفكر السوداني المعروف د. عبد الله النعيم، الأستاذ بكلية الحقوق جامعة إموري بالولايات المتحدة ليدير حوارا فكريا مع مجموعة من المفكرين والباحثين المتخصصين حول النقاط الرئيسية لمشروعه الفكري حول مستقبل الشريعة. يستهدف التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الإسلامية من منطلق كونه مسلما ومواطنا مهموما بواقع الحال في مجتمعاتنا.

العلمانية في التراث

أعرب النعيم عن تقديره أن المستقبل لا يقدم مجالا لأن تطبق الشريعة الإسلامية، مشيرا إلى أن تطبيق الدولة للشريعة كقوانين وسياسة رسمية هى فكرة مختلة مفهومياً ومستحدثة، وأضاف أن مجال الشريعة الإسلامية في المستقبل هو في إطار المجتمع، وليس في أجهزة الدولة السياسية والتشريعية. وأكد النعيم على اعتقاده بأن الدولة كانت دائما علمانية في التاريخ الإسلامي. وبالتالي ليس صحيحا أن العلمانية أتت إلينا من الغرب وإنما هو مفهوم أصيل في تراثنا وتجربتنا التاريخية شرط أن تفهم العلمانية بأنها تجربة كل مجتمع على حدة في موازنة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع.

أكد النعيم أن مفهوم "الدولة الإسلامية" مفهوم متناقض، لأن الدولة مؤسسة سياسية لا تقوم على المعتقد، ولا يجب أن يكون لها معتقد، وإنما المعتقد يكون لدى القائمين على الدولة. فإذا تحدثنا عن معتقدات القائمين على أمر الدولة فإننا نكون قد تحدثنا عن السياسة وليس عن الإسلام كمعتقد للدولة نفسها.

وانتقل النعيم إلى مفهوم "الشريعة الإسلامية" مؤكدا أن الشريعة الإسلامية لا يمكن أن تقنن إطلاقا، لأن عملية التقنين نفسها تسقط صفة الشريعة عن المشروع المقترح، لأنه بمجرد تقنين الشريعة أصبح التقنين الذي تم هو معتقد الدولة وليس الشريعة نفسها لأن الشريعة متنوعة ومتغيرة في عملية فهمها. وبالتالي فإن ما يشرع وينفذ هو الإرادة السياسية للدولة وليس الشريعة الإسلامية.

ونوّه النعيم إلى فكرة أن الشريعة الإسلامية هى تراكمية عبر الأجيال، وأن أي مذهب فقهي لا يعد مذهبا فقهيا صحيحا إلا بإجماع أجيال متعاقبة من المسلمين على صحته، إذ لا توجد أي جهة تمنح المذاهب الفقهية صحتها. وبالتالي فإن العملية التشريعية من منظور إسلامي تعتمد على الإجماع وعلى التراكمية عبر الأجيال. وليس أدل على ذلك من أن تاريخ المسلمين عرف مذاهب فقهية انقرضت وأخرى نمت وانتشرت لأنها حازت القبول والإجماع من المسلمين عبر الأجيال.

الدين والدولة والسياسة

وأكد النعيم على ضرورة الفصل الصارم مؤسسيا بين الدين والدولة. ولا ينبغي أن تمنح الدولة قداسة ادعاء تطبيق الشريعة الإسلامية، لتمنع بذلك المعارضة السياسية من ممارسة دورها، رغم أن كل الأنظمة هى سياسية وليس أكثر من ذلك، ولكن من الضروري التأكيد على أن الشريعة الإسلامية والدين الإسلامي سوف يستمر تأثيرهما في حياة المجتمعات الإسلامية بصورة مركزية وجوهرية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين الدين والسياسة، ولكن لابد من الفصل بين الدين والدولة فصلا صارما لأن أي جمع بينهما فتنة، وقد دفع الشعب السوداني ثمن هذه الفتنة ثمنا غاليا.

الفقه والشريعة

ومن ناحيته أشار د. عبد المعطي بيومي عميد كلية أصول الدين سابقا وعضو مجمع البحوث الإسلامية، إلى ضرورة التفرقة بين الفقه والشريعة، مؤكدا أن كل ما جاء على لسان د.النعيم يخص الشريعة، إنما المقصود به الفقه. كما رفض د. بيومي ما ذهب إليه د. النعيم من أنه لا مستقبل سياسيا وقانونيا للشريعة الإسلامية على مستوى الدولة، مبررا رأيه بأن الشريعة مستعدة تماما لتقبل أي تغييرات في أي زمان ومكان. كما رفض بيومي القول إن الدولة كانت علمانية على مر التاريخ الإسلامي مؤكدا أن عمر الدولة في الإسلام لا يتجاوز المائة والثلاثين عاما،وأضاف أن الإسلام يعطي للإنسان حق التشريع وفقا للمتغيرات السياسية والاجتماعية حتى تبدو

الدولة في الإسلام دولة مدنية، لكنها ملتزمة بقواعد أصولية عامة ومبادئ إنسانية موحى بها فهى إنسانية وإلهية في آن واحد. وانتقد بيومي مقولة أنه لابد من الفصل الصارم بين الدين والدولة. واعتبر أن حصر الشريعة في المجتمع يشكل تناقضا في مشروع النعيم، وإن أقر بيومي بأن "أي تجربة لتطبيق الشريعة الإسلامية حتى الآن تجربة فاشلة".

العقيدة والشريعة

ومن ناحيته أكد د. محمود إسماعيل الباحث المتخصص في سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، على أن مكمن الخلاف في ضرورة التفرقة بين الإسلام كعقيدة والإسلام كشريعة. ويذهب إلى أن الإسلام كعقيدة لا يثير أي خلاف في حياتنا العامة والخاصة ولا مجال للتجديد فيها، إذن الخلاف حول مفهوم الشريعة، مشيرا إلى أنه يتفق مع د. النعيم فيما يتعلق بالسياسة وما أثبته الواقع سواء في السودان أو في أي مكان مارست فيه الحركات الإسلامية المتشددة ممارسات سياسية تسئ إلى الإسلام. وأكد إدانته للدور السلبي لفقهاء السلطان في كل العصور الذين أساءوا للإسلام بل ويعوقون أي محاولة للتجديد في الإطار الإسلامي.

وفي مداخلته أثار د. حيدر إبراهيم أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز الدراسات السودانية سؤالا حول العلاقة بين النص المقدس وممارسات المسلمين الفعلية على مر تاريخهم، مشيرا إلى أن الانتقادات الموجهة لممارسات التجارب الإسلامية في الحكم غالبا ما يرد عليها بأن هذه التجارب لم تكن تطبق الشريعة الإسلامية الحقيقية أو الصحيحة، الأمر الذي ينبغي معه محاولة الإجابة عن التساؤلات الخاصة بالأسباب التي جعلت "الشريعة الحقيقية" لم تطبق؟ والتساؤل كذلك عما يطبقه المجتمع من الشريعة بالفعل وكيف يطبقه؟ مشيرا إلى أهمية الإجابة عن هذه التساؤلات، لا سيما بعد فشل المشروع الإسلامي في الجزائر وباكستان، والسودان، وكذلك إيران بارتدادها إلى ولاية الفقيه ومنع الإصلاحيين من المشاركة في الانتخابات.

وأوضح د. حيدر إبراهيم أن هناك فارقا بين مفهومي "العلمانية، و"العلمنة" مشيرا إلى أنه إذا كانت "العلمانية" مفهوما غربيا يثير الريبة في المجتمعات الإسلامية، فإن ما يراه مناسبا للإسلام هو مفهوم العلمنة على أساس أن الدين كلما ارتبط بالممارسات الحياتية اليومية للناس كان دينا معلمناً، وأضاف أن مقولة "الإسلام دين ودولة"، على الرغم من أنها أكثر المقولات التي تنتقد العلمنة إلا أنها وللمفارقة مقولة "معلمنة" لأنها تعني ارتباط الدين بحياة الناس اليومية.

وتعقيبا على بعض المداخلات اعتبر عبد الله النعيم أنه لا قيمة على الإطلاق لهذا التمييز بين الفقه والشريعة، لأنهما في كل الأحوال نتاج الفهم البشري للنصوص الدينية. بل إن المصطلحين "شريعة، فقه" نتاج الفكر البشري، مشيرا إلى أن الرسول لم يترك فينا نصا صريحا بأن هذا فقه وتلك شريعة.

المؤسسة الدينية

وأشار الباحث أحمد راسم النفيس إلى أن سقوط الخلافة العثمانية كان بمثابة زلزال أفاق منه العالم الإسلامي فوجد نفسه أنه لا يطبق الشريعة الإسلامية، متسائلا ومتى كانت تطبق الشريعة الإسلامية؟ وأكد النفيس أننا دول إسلامية غير ديمقراطية لأن العالم الإسلامي هو من قعد وأسس للفكر الإسلامي بتحريمه للمعارضة السياسية باعتبارها خروجا على صف الجماعة، كما لفت النظر فيما يتعلق بالدعوة إلى فصل الدين عن الدولة إلى استحالة قبول الدول الإسلامية التنازل عن هيمنتها على المؤسسة الدينية واستغلالها كأداة لا تقل أهمية عن مؤسسة المخابرات.

أما د. أحمد سالم مدرس الفلسفة بآداب طنطا فقد رأى أن طرح النعيم بمثابة مشروع فوقي لا يمكنه أن يغير في واقع مجتمعاتنا شيئا، مستندا إلى القول إن العقلية العربية الإسلامية هى عقلية معيارية تقيس الأمور بمبدأ الحلال والحرام، وأن دور رجال الدين يفوق بكثير أي دور للأكاديميين والمثقفين. ومن ثم لا يمكن لهذا المشروع أن يغير في واقع المجتمعات العربية إلا بتغيير آليات العقل المعياري وهذا غير ممكن.

كما أشار د. ياسر قنصوه مدرس الفلسفة بآداب طنطا إلى أن التجربة الماليزية التي تجسدها عبارة مهاتير محمد "حين أصلي أدير وجهي للكعبة، وحين أتعامل اقتصاديا أدير وجهي ناحية بورصة نيويورك" أن هذه التجربة أحد المشروعات المرشحة للتطبيق في المجتمعات الإسلامية، مشيرا إلى أن سؤال المواءمة بين الشريعة والعلمانية يثار دائما بحافز خارجي وليس نابعا من محاولة داخلية لتطوير الذات.

وأشار مجدي النعيم المدير التنفيذي لمركز القاهرة إلى أن الدعوة لتطبيق الشريعة هى مشروع سياسي مكلف جدا مدللا على ذلك بالأعداد الهائلة من الضحايا من جراء التجارب التي عرفتها أفغانستان، إيران، السودان، الجزائر، الأمر الذي يطرح السؤال حول الأسباب التي تدفع النخب الحاكمة إلى تبني الدعوة لتطبيق الشريعة حين تمر هذه الأنظمة بأزمات تهدد مشروعيتها وصلاحيتها للحكم مثلما حدث في (سودان النميري، مصر السادات).

واتفقت د. هدى الصدة أستاذة علم الاجتماع مع طرح عبد الله النعيم لكنها أثارت تساؤلا حول ما يمكن أن يترتب على القول إن للشريعة مستقبلا في المجتمع وليس لها مستقبل في مؤسسات الدولة، لا سيما فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، حيث يرد إلى الذهن ما وصل إليه الوضع في العراق إذا ألغيت قوانين الأحوال الشخصية وأحيلت المسألة كلية للمذاهب.

وتساءلت د. منى طلبة الأستاذة بآداب عين شمس، إذا كان الإسلاميون يقرون بفشل التجارب الإسلامية التي وصلت للسلطة حتى الآن، فلماذا التمسك بهذه المشروعات السياسية إلى هذا الحد؟!

ومن ناحية ثانية أوضحت أن هناك مغالطة في اعتبار أن الشريعة هى الثقافة المصرية الإسلامية، مشيرة إلى أن ما يمثل الهوية العربية الإسلامية هو الأدب والفنون والمعمار وأن الشريعة هى أضعف حلقات هذه الهوية.

علمانية منقوصة

ومن ناحيته لفت د. أنور مغيث أستاذ الفلسفة النظر إلى أن تحذير النعيم من تطبيق الشريعة نابع من استقرائه لتجارب الإسلاميين في الحكم في عدة بلدان. ونفى صحة الزعم بأن رجل الشارع يميل للشريعة مؤكدا أن رجل الشارع إذا سئل فإنه لن يطلب سوى انتخابات نزيهة وتحديد فترات حكم الرؤساء بفترة أو فترتين، وتحقيق مصالح الفقراء وهى أيضا ليست من الإسلام في شئ وإن كان الإسلام لا يتعارض معها، وأضاف مغيث أن الربط بين الدين والدولة ليس له من مبرر سوى تبرير القمع في البلدان الإسلامية.

أما د.هبة رءوف المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فقد أشارت إلى أنه رغم الاختلاف البين بين ما تراه وما يطرحه د. النعيم إلا أن هناك أفكارا مشتركة أحيانا، مشيرة إلى أن لديها فكرة في الوقت الراهن ترى أن الدولة كمؤسسة سلطوية عسكرية بوضعيتها الراهنة لا يمكنها أن تطبق الشريعة الإسلامية لأن المشكلة في مفهوم "الدولة" وليس في مفهوم "الإسلامية". وأشارت من ناحية ثانية إلى أن الإشكالية في التعامل مع النظام العالمي الجديد لا تكمن في السياسة أو في الحركات الإسلامية وإنما تكمن في البعد الاقتصادي والمتمثل في قوة فقه المعاملات الإسلامي الذي يتأبى على التكيف مع السوق المفتوح في ظل النظام العالمي الجديد.

وقد رفض د. حسن طلب أستاذ الفلسفة- جامعة حلوان الزعم القائل إن المسيحية لم يكن لديها شريعة، الأمر الذي يسّر لها النهوض في عصر النهضة مؤكدا أنها كانت لها شريعة تبرر محاكم التفتيش التي عانت منها أوروبا في العصور الوسطى، لكن لم يحدث النهوض في العالم المسيحي إلا لأنه بدأ ينقد العقيدة ويعيد النظر فيها، مما أتاح له نقد الشريعة بعد ذلك.